



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد كمي

بعنوان :

مؤشرات الحوكمة وأثرها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لدول المغرب العربي في الفترة 1996-2017

من إعداد الطالبان : جبران بلحول

بلقيس بداوي

مذكرة استكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2019/06/17

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور / أحمد سلامي.....(دكتور-جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيساً

الأستاذة / عبلة مخرمش.....(أستاذ مساعد"أ"-جامعة ورقلة) مشرفاً ومقرراً

الأستاذ / عبد العزيز ميلودي.....(أستاذ مساعد"أ"-جامعة ورقلة) مناقشاً

السنة الجامعية 2018/2019

الإهداء

بسم الهادي إلى العلم عالم كل شيء سبحانه وتعالى

أهدي ثمرة عملي هذا إلى من طالما سره نجاحي وعمل جاهدا لإيصالي إلى أعلى المراتب، إلى الحبيب الغالي نور قلبي روح روحي، إلى أعز شخص لقلبي، وأعلى ما أملك في هذه الدنيا، إلى أبي أطال الله في عمره وحفظه لي.

إلى من أرضعتني لبن الحب وغمرتني بعطفها وحنانها، إلى من ربنتني على مكارم الأخلاق إلى صاحبة القلب الواسع والقلب النافع والطيب، والتي كتبت الجنة تحت قدميها إلى أمي التي فنت عمرها لأجلنا حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى من شاركوني أمومة أمي وأبوة أبي أختي وأخواتي الأعزاء : مهدي، فؤاد وأمانة.

إلى أبناء إخوتي براعم حياتي : ساجدة، رؤية، حيدر ومحمد صالح.

إلى كل أفراد عائلتي.

إلى كل أصدقائي الذين عرفتهم في الجامعة وخارج الجامعة : نور الدين، عبد العزيز، بلقيس، هدى،

عادل، معتز، رضوان، بشير، ميلود وإلى كل من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلبي.

إلى الروح الطاهرة، فقيد الكلية، رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه بن مالك محمد حسان.

الاهدا،

بسم الله الرحمن الرحيم

(وقل اعلمو فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

الهمي لا تطيب الحياة الا بشكرك... لا تطيب الاخرة الا بعفوك ورؤية نبيك ... ولا يطيب عملي الا باهدائه
الذي من بلغ الرسالة وادى الامانة الي نبي الرحمة سيدنا محمد صل الله عليه وسلم .

ثم الى بسمة الحياة وسر الوجود... الى معنى الحب واخنان... الى من كان دعائها سر نجاحي الى اعلى الكبايب
أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها .

إلى من كلله الله بالهيبه والوقار... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار... أرجو من الله أن يدخله فسيح جناته... والذي
رحمه الله وأسكنه الفردوس الأعلى .

إلى من هم ملاذي وملجئي ونصف عسري... إخوتي

كل باسمه ككريا، جبران، هيفاء، سهام، جمانة، رميسا، .

إلى من أحبهم قلبي أبناء، أختي خليل، هاني، حنين .

إلى أصدقاء الدراسة إلى رفقاء دربي إلى الذين وسعهم قلبي ولم يسعهم قلبي .

إلى كل من وقف معي في محنتي وقدم لي يد العون .

إلى أساتذتي الكرام من الابتدائي حتى الجامعة... أهدي هذا العمل المتواضع .

بلقيس

الشكر والتقدير

قال الله تعالى

”فاذكروني اذكركم واشكروا لي ولا تكفرون”

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي الهنا الارادة والصبر والمثابرة لإتمام هذا العمل المتواضع
واعترافا بالود وحفظا للجميل والتقدير والامتنان، نتقدم بحزير الشكر وباسمى عبارات

التقدير والاحترام للأستاذ المشرف

”عبلة محرمش ” على توجيهاتها القيمة طيلة المسيرة الاشرافية .

كما نتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير والامتنان لأستاذنا الكريم إبراهيم خويلد .

وشكر خاص لأولياننا على تربيتنا وتأديتنا وتعليننا، راجين من الله عز وجل أن

يحفظهم جميعهم وأن يجعلهم قرة عين

لنا .

كما نشكر كل من بسط لنا يد العون من قريب وبعيد وكل من كان له

الفضل علينا .

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير مؤشرات الحوكمة على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في 4 من بلدان المغرب العربي خلال الفترة (1996-2017) باستخدام بيانات بانل ومنهجية وسط المجموعة المدمج PMG .

لتحقيق هذا الهدف إستندت الدراسات على متغيرين اقتصاديين هما الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع، وستة مؤشرات للحوكمة التي تمثل المتغيرات المستقلة .

صبت نتائج اختبار هاسيو في عدم تجانس بيانات بانل، وبينت اختبارات جذر الوحدة ان درجة تكامل المتغيرات هي (1)I. تم استخدام اختبار هوسمان للمفاضلة بين مقدرات وسط المجموعة MG ومقدرات وسط المجموعة المدمجة PMG الذي رجح هذا الأخير كأفضل مقدر .

توصلت الدراسة إلى وجود أثر لمؤشرات الحوكمة على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل تراوحت ما بين التأثير السلبي و الايجابي لاسيما مؤشر سيادة القانون VA و مؤشر جودة التشريعات و تطبيقها RQ .

الكلمات المفتاحية :

حوكمة، إستثمار أجنبي مباشر، بيانات بانل، بلدان المغرب العربي، وسط المجموعة المدمجة .

Abstract :

This study mainly aimed measuring the impact of governance indicators on Foreign direct investment in 4 Magreb Arabi countries during the period (1996-2017) by using panel data and pooled mean group (PMG).

To achieve this goal, the study based on two variables : direct foreign investment(FDI) as the dependent variable and six indicators of governance as the independent variable.

The results of hshiao test was that the panel data are heterogeneous, unit root tests shows that the Integration degree of all variables is I(1) .we used hausman test to choose between MG and PMG where PMG is the chosen.

Overall, the study found that the impact of the governance indicators on attraction of foreign direct investment in the long term varied between the negative and positive impact especially VA and RQ.

Key Words:

Governance, foreign direct investment, panel data, Magreb Arabi, PMG.

قائمة المحتويات

العنوان	المحتويات
	الإهداء - جبران -
	الإهداء - بلقيس -
	الشكر
VII	الملخص
VII	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
VII	قائمة الملاحق
VII	قائمة الاختصارات والرموز
أ - د	المقدمة
1	الفصل الأول: أساسيات حول الحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر
3	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة والإستثمار الأجنبي
13	المبحث الثاني: الدراسات السابقة للحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر
21	الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر مؤشرات الحوكمة على الإستثمار الأجنبي
23	المبحث الأول: منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة
29	المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج
37	الخاتمة
40	المرجع
44	الملاحق
54	الفهرس

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
23	ترميز دول المغرب العربي المعتمدة في الدراسة	1-2
29	نتائج إختبار هاسيو للتجانس	2-2
29	نتائج إختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة	3-2
31	نتائج إختبار هوسمان	4-2
31	نتائج معايير قياس درجات التأخير	5-2
32	نتائج تقدير PMG للمدى الطويل	6-2
32	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ المجمع	7-2
33	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لكل دولة	8-2
35	نتائج اختبار Levene	9-2

قائمة الأشكال

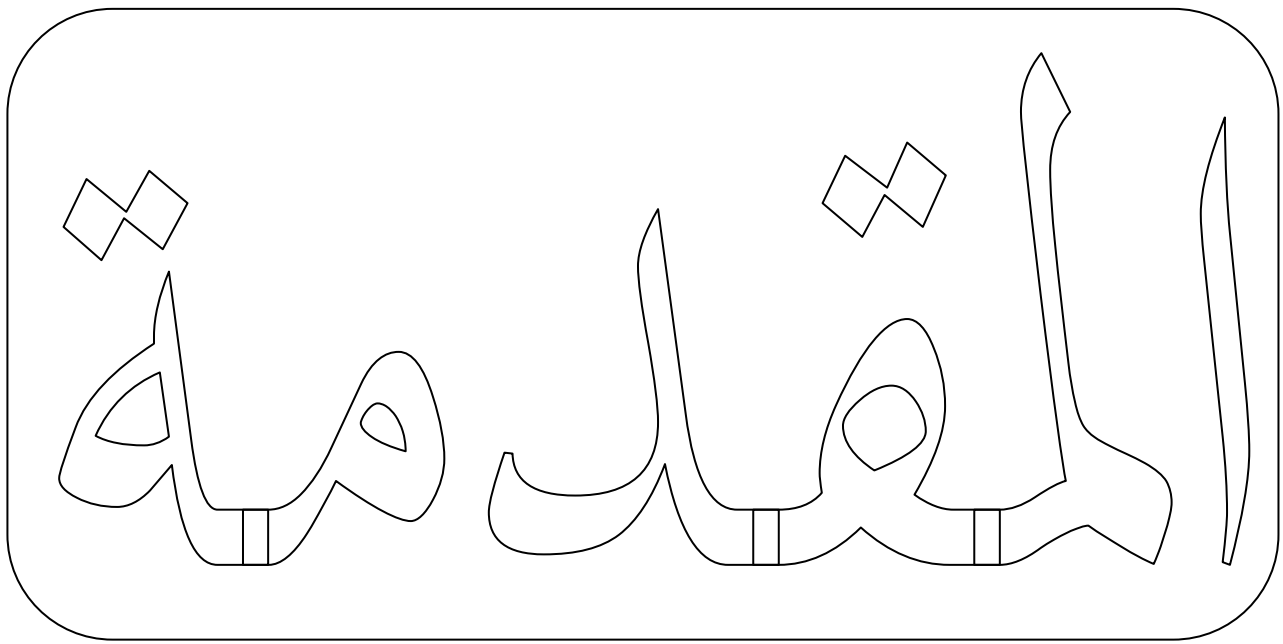
الصفحة	العنوان	الرقم
7	خصائص الحوكمة	1-1
27	الطريقة التكرارية لإجراء إختبار التجانس	1-2
33	التوزيع الطبيعي للبواقي	2-2
34	دالة الارتباط الذاتي بين الأخطاء	3-2
34	ثبات التباين	4-2

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
45	البيانات الرقمية للإستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الحوكمة	1
47	مستخرجات Eviews	2
53	إختبارات جذر الوحدة لإستقرارية وإختبار هوسمان	3

قائمة الإختصارات و الرموز

الاختصار والرمز	الدلالة
FDI	الإستثمار الأجنبي المباشر
CC	مؤشر السيطرة على الفساد
GE	مؤشر فعالية الحكومة
PS	مؤشر الإستقرار السياسي
RQ	مؤشر جودة التشريعات
RL	مؤشر سيادة القانون
VA	مؤشر المشاركة والمسائلة
ADF	إختبار ديكي-فولر الموسع
PP	إختبار فيليبس-بيرون
PMG	مقدرات وسط المجموعة المدمجة
MG	مقدرات وسط المجموعة



أ- توطئة

تطمح معظم الدول إلى إحداث تنمية اقتصادية دائمة وبمعدلات مقبولة، وهذا بوضع سياسة تنموية كفيلة بتحقيق الأهداف المسطرة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، تتطوي هذه السياسة على مشاريع متنوعة ومتعددة يستدعي إنجازها توفير مصادر تمويلية بالحجم الكافي، ولهذا تسعى لاستقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية خاصة المباشرة منها ؛ وذلك قصد إعادة رسم الواقع الاقتصادي والخطط التنموية .

ولقد بينت العديد من التجارب أنه رغم وجود تمويل ورغم توفر الاستثمارات الأجنبية المباشرة هذا لم ينعكس بصفة ملموسة في ارتفاع معدلات النمو، ولعل هذا الأمر مرتبط بنوعية مؤسسات والأداء وهو ما يسمى بالحوكمة، وبالفعل منذ بداية عقد التسعينات شاع استخدام هذا المفهوم من قبل المنظمات الدولية كمنهجية لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية من بينها دول المغرب العربي التي تعتبر من الدول المبتدئة التي تبذل كل الجهود لتوليد بيئة استثمارية ملائمة من خلال تطبيق نظام حوكمة لجذب مستثمرين أجانب كونها تمتلك عدة مزايا كالموارد البشرية والطبيعية وفي نفس الوقت لا يمكن غض النظر أو تجاهل العوائق التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ب- إشكالية البحث

يسعى هذا البحث إلى اختبار العلاقة بين الحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، وعليه فإن الإشكالية المطروحة تتمثل في السؤال التالي :

- إلى أي مدى يمكن لمؤشرات الحوكمة أن تؤثر في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر لدول المغرب العربي ؟

ويتفرع عن هذا السؤال إلى الأسئلة الجزئية التالية :

- ما هي مؤشرات الحوكمة الأكثر تأثيرا في جذب الإستثمار الأجنبي لدول المغرب العربي ؟
- هل تساهم مؤشرات الحوكمة في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل ؟
- أي النماذج القياسية تعتبر ملائمة لهذه الدراسة ؟

ج- الفرضيات

- مؤشرات الحوكمة الأكثر تأثيرا : مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها، مؤشر الإستقرار السياسي ومؤشر السيطرة على الفساد؛
- نعم، تساهم مؤشرات الحوكمة في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل .

- النماذج الملائمة لهذه الدراسة هي نماذج بانل .

د- مبررات إختيار الموضوع

تم إختيار هذا الموضوع نظرا لمجموعة من المبررات منها الموضوعية ومنها الذاتية، نذكر منها ما يلي :

-الميول الشخصي للمواضيع التي تعطي أهمية للجانب التطبيقي في مجال البحث العلمي؛

-الرغبة في زيادة المعرفة حول أسلوب التحليل القياسي بإستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية .

هـ- أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من الأهمية التي يكتسيها الإستثمار الأجنبي المباشر خاصة في دعم النمو الإقتصادي من خلال مساهمته في التنمية الإقتصادية، ومن خلال التنافسية القائمة بين دول العالم لإستقطابه، خاصة في ظل العقبات التي تواجه الدول النامية بالخصوص .

و- أهداف الدراسة

- تحديد تأثير الحوكمة على الإستثمار الأجنبي المباشر وطبيعة العلاقة التي تربط بينهما في دول المغرب العربي .

- عرض قوة ونقاط الضعف الجذب لهذا الإقليم وطبيعة عوامل الجذب .

- إبراز أهمية التحليل القياسي بإستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية" بانل" .

ز- حدود الدراسة

- الحد الموضوعي :الإستثمار الأجنبي المباشر لكل دولة هو المتغير التابع ومؤشرات الحوكمة هي المتغير المفسر؛

- الحد المكاني : دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، ليبيا والمغرب)؛

- الحد الزمني : 22 سنة (1996-2017) .

ك- منهج الدراسة والأدوات المستخدمة

إعتمدنا المنهج التحليلي الوصفي في الجانب النظري من الدراسة، أما الجانب التطبيقي المتعلق بالدراسة القياسية فقد إستخدمنا فيه الأسلوب الإستهباتي والمنهج الكمي عن طريق إستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية وطرق تقدير معاملات نماذجها، كما تمثلت أدوات الدراسة في :

- البرامج الإحصائية المتخصصة : Stata ، Excel ، Eviews؛

- الاختبارات الإحصائية الخاصة بأسلوب معالجة الدراسة، مثل إختبار هاسيو، إختبارات جذر الوحدة .

ل- صعوبات الدراسة

- صعوبة حصر واختصار الدراسة وذلك لتشعب موضوعي الإستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة؛
- عدم توفر المعطيات والمعلومات الإحصائية المتعلقة بمؤشرات الحوكمة في بعض البلدان .

م- هيكل الدراسة

قصد الإحاطة بدراستنا تطرقنا الى:

- الفصل الأول : أساسيات حول الحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر؛
- المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للحوكمة والإستثمار الأجنبي؛
- المبحث الثاني : الدراسات السابقة للحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر؛
- الفصل الثاني : الدراسة القياسية لأثر مؤشرات الحوكمة على الإستثمار الاجنبي المباشر؛
- المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة؛
- المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها .

الفصل الأول

أساسيات حول الحوكمة

والاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد :

تتسم البيئة الإقتصادية الدولية الراهنة بقوى التنافس بين الدول من خلال تطبيق نظام الحوكمة في جلب الإستثمارات الأجنبية وجعلها تستمتع بمبادئ وأساسيات الحوكمة، وهذا يجعل المستثمر الأجنبي أن يكون له دور فعال في البلد المضيفة، وهذا الأخير يكون له حظ وفير على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، لأنها تشكل أحد أهم وسائل تنمية وتنويع الموارد المالية ونقل التكنولوجيا والمعرفة وتوفير مناصب شغل وغيرها من المتغيرات المؤثرة في تطور الدول ونموها ومؤشرا على حركة السلع والخدمات والتدفقات المالية .

ويختلف أثر الحوكمة من بلد إلى آخر على جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر، ويتوقف ذلك على عوامل متعددة بعضها إقتصادي وتسويقي والبعض الآخر قانوني وسياسي، ونظرا لإهتمام الدول النامية بالتطبيق الجيد للحوكمة جعلها تفوز بمناخ الإستثمار وتحسين محددات جذبه بدافع الإستفادة من مزاياه، ولعل دول المغرب العربي هي في مرحلة إبتدائية نحوى جذبها للإستثمار الأجنبي المباشر الذي قد يدفعها إلى بر الأمان نحوى الأفضل وتكون قادرة على جلب أكبر عائد من عوائد وأرباح المستثمرين الأجانب .

وتبعاً لذلك سنقوم بدراسة هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى المبحثين المواليين :

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للحوكمة والإستثمار الأجنبي؛

المطلب الأول : نظرة عامة حول الحوكمة؛

المطلب الثاني : ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر؛

المبحث الثاني : الدراسات السابقة للحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر؛

المطلب الأول : الدراسات السابقة؛

المطلب الثاني : الفرق بين الدراسات السابقة والحالية .

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للحوكمة والإستثمار الأجنبي

المطلب الأول : نظرة عامة حول الحوكمة

تعاظم الإهتمام بالحوكمة في العديد من الإقتصاديات المتقدمة والنامية خلال السنوات الأخيرة، وخاصة في أعقاب الإنهيارات الإقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الإقتصاد الأمريكي من تداعيات تلك الإنهيارات المالية والمحاسبية لعدد من الشركات الأمريكية العالمية خلال عام 2002، والدول العربية حذت في ذلك حذو هذه الدول بمحاولتها تطبيق الحوكمة، ولهذا الغرض سنحاول في هذا المطلب التطرق للعناصر التالية :

الفرع الاول : مفهوم الحوكمة

سنتناول البعض من تعاريف الباحثين الإقتصاديين والهيئات الدولية :

1- تعاريف بعض الإقتصاديين¹ :

الرقم	فترة الدراسة	الكاتب	مضمون المفهوم
1	1800-1776	Sarker & mujundar	نظام هيكلي، تشغيل ورقابة للشركة من خلال نظرة إستراتيجية ذات أهداف طويلة المدى ترضي أصحاب المصالح، الدائنين، الموظفين، الزبائن، المجهزين والتكامل مع المتطلبات القانونية والتشريعية بمعزل عن حاجة بيئة المجتمع المحلي فهي تقود لبناء نظام قانوني وتجاري ومؤسسي لخدمة هذه الأهداف آخذة في الإعتبار التكامل مع المسؤولية والإيصال .
2	1937-1932	Beim & calomiris	قوانين ولوائح منظمة لعمل المنظمات باتباع معايير معينة يتم عن طريقها الاختيار السليم لافراد مجلس الادارة والذي بدوره يقوم برسم الاستراتيجيات ويضع الخطط اللازمة لإدارة أعمال ونشاطات الشركة ودور ذلك في تطوير الإستثمار في الأسواق المالية.

.../...

¹ سندية مروان سلطان الحيايلى و ليث محمد سعيد محمد جعفر، دور الحوكمة في دعم قرار الاستثمار دراسة تطبيقية على عينة من الشركات في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الاقتصاد و المالية، جامعة الموصل، العراق، العدد 00، 2015، ص 13 .

.../...

أدوات يتم السيطرة بها على الشركات لضمان تعظيم قيمة أصحاب المصالح والتأكد من أن العائد على رأس المال يوظف بصورة صحيحة والسبب في ذلك أن إتخاذ القرارات في الشركة يتأثر بالعلاقات الداخلية لمدير الشركة ومجلس الإدارة مما يستوجب وجود مسألة أكبر لحفظ حق المستثمر المنفرد .	Shapiro	1960-1937	3
صيغة لتشجيع الإستعمال الأكفأ للموارد لتحقيق المسائلة والإدارة الحصيفة لهذه الموارد وهي تهدف لجذب المنفعة للأفراد، المنظمات والمجتمع، وتساعد الشركة على تتبع رأس المال المالي، البشري والأداء الفعال لتوليد القيمة الإقتصادية طويلة المدى لأصحاب المصالح والمجتمع ككل .	Akoum	1965-1960	4
فعاليات تساعد على إستمرار التشريع الداخلي للمنظمة تنتج عن الإلتزامات والتشريعات الموضوعة عليها .	AL-ETEBY	1970-1965	5
إطار عام يجمع قواعد، علاقات، نظم، معايير و عمليات تساعد على ممارسة السلطة والتحكم في المنظمات .	Corporate Governance Encyclopedia	1980-1970	6
قواعد تساعد في السيطرة والرقابة على سلوك المدير وتتعلق بالإفصاح، المسائلة والعدالة كأساس للسيطرة على الشركة وأعمالها كون هؤلاء المدبرون ووظفوا أصلا لتحقيق أهداف أصحاب المصالح وإنصافهم .	ATrill	1990-1980	7
حقل إقتصادي يتعلق بكيفية تأمين وتحفيز الإدارة الفعالة للمنظمات بأستعمال آليات حساسة مثل العقود، القرارات المنظمة والتشريع لتحسين الأداء المالي والعائد التنافسي إذ يقوم المدبرون الموجهون للسياسة والمدققون من خلاله بتحمل مسؤولياتهم تجاه أصحاب المصالح وتوفير الديمقراطية لكل الأطراف ذات علاقة بالمؤسسة (أصحاب المصالح، الموظفين، الزبائن ، الصيارفة و البلد) .	Encycogov.com	2002-1990	8
مجموعة معايير المجتمعية للمنظمة التي يقوم بموجبها أصحاب المصالح في الشركات الفردية بمحاسبة المديرين في المستويات العليا على قراراتهم والنتائج المولدة عنها السيطرة على الشركة واكتساب الميزة التنافسية .	Hitt	2004-2003	9

.../...

.../...

ممارسات تقع ضمن عمليات إدارة المخاطر لتطوير وتحسين أداء المنظمة لاسيما في المنطقة ذات المنافسة المتزايدة بإتباع الإدارة لقواعد يحددها المشرعون، المدققون والمفتشون .	Horwood	2005-2004	10
--	---------	-----------	----

2- تعاريف بعض المؤسسات والهيئات الدولية :

- يعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح CORPORATE GOVERNANCE، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، والتي إنفق عليها، فهي : " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة"¹.
- وقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف .
- فتعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها : " هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"²
- كما تعرفها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD بأنها : " مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين " وهناك من يعرفها بأنها: " مجموع قواعد اللعبة التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين " .³
- عرف البنك الدولي (international bank) الحوكمة بأنها : " الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الإقتصادية والإجتماعية بهدف التنمية " .⁴
- أما البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) فيرى أن الحوكمة هي : " ممارسة السلطة الإقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شئون الدولة على كافة المستويات " وتتضمن الآليات والعمليات،

¹ محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة و معاييرها، عولمة الادارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس-لبنان، 2012، ص12.

² Alamgir, M. (2007). Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Corporate and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, may 7-8.

³ النشرة الإقتصادية، أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات : حوكمة الشركات، العدد الثاني، المجلد السادس والخمسون، 2003 .

⁴ عبد العظيم وزير، الحوكمة، مديرية التنظيم و الادارة ، محافظة القاهرة، 2003.

والمؤسسات التي يتمكن المواطنون من خلالها التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم والتفاوض حول خلافاتهم¹.

ويعنى آخر، فإن الحوكمة تعني النظام، أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسئول والمسئولية .

الفرع الثاني : خصائص و أهداف الحوكمة

1- **خصائص الحوكمة** : هناك سبعة خصائص تتميز بها الحوكمة وهي كالآتي :

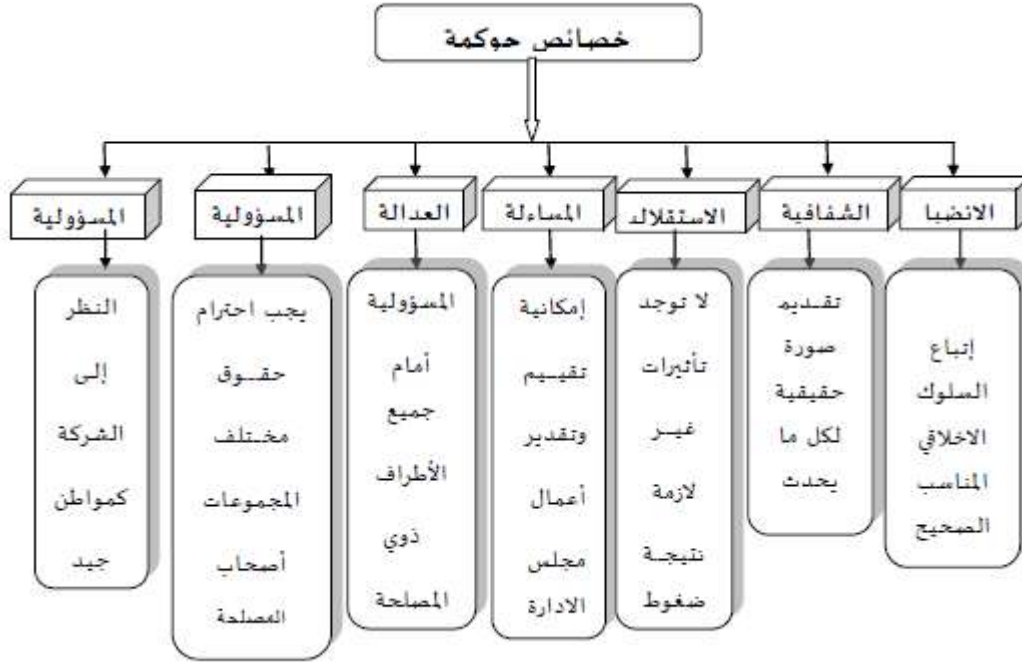
- **الإنضباط** : الإلتزام بالقوانين وإتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح؛
- **الشفافية** : أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث وتضمن الثقة، النزاهة والموضوعية في إجراءات الإدارة والإفصاح السليم وفي الوقت المناسب؛
- **الإستقلالية** : أي إستقلالية مجلس الإدارة واللجان المختلفة وعدم وجود ضغوطات غير لازمة للعمل؛
- **المساءلة** : أي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛
- **المسؤولية** : أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة؛
- **العدالة** : أي يجب إحترام حقوق مختلف مجموعات أصحاب المصلحة؛
- **الإستقلالية** : وهي الآلية التي تقلل أو تلغي تضارب المصالح، مثل الهيمنة من رئيس قوي للشركة أو مساهم كبير على مجلس الإدارة، وهذه الآلية تبدأ من كيفية تشكيل المجالس وتعيين اللجان إلى تعيين مدقق خارجي مستقل كفاء ومؤهل².

ونوجز هذه الخصائص في الشكل التالي :

¹ زهير عبد الكريم، الحكمانية Governance – قضاضا و تطبيق، الكايد-عمان، 2003 .

² بن دحمان شيما، أطروحة دكتورا، حوكمة في سياق المسؤولية الإجتماعية 2016 ص 47 .

الشكل (1-1) : يمثل خصائص الحوكمة



المصدر : بن دحمان شيماء، أطروحة دكتورا .

2- أهداف الحوكمة :

- تسعى الحوكمة من خلال الأهداف إلى تحقيق رفع الكفاءة أداء المؤسسات ووضع الأنظمة الكفيلة بتحقيق أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة ووضع أنظمة للرقابة على أداء تلك المؤسسات ووضع هيكل يحدد توزيع جميع الحقوق، المسؤوليات، تحديد القواعد، الإجراءات وصلاحيات لتحقيق رقابة فعالة ومستقلة؛
- زيادة الثقة في إدارة الاقتصاد الوطني مما يساهم في رفع معدلات الإستثمار وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في لدخل الوطني .
- تحقيق الشفافية، العدالة ومنح الحق في المخططات المتعلقة بسير العمل داخل المؤسسة؛
- تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة مع مراعات مصالح المتعاملين مع مؤسسات الدولة المختلفة والحد من إستغلال السلطة في تفضيل المصلحة العامة؛
- تحقيق فرصة مراجعة الأداء من خارج أعضاء الإدارة التنفيذية تكون لها مهام، إختصاصات ومساءلة إدارة المؤسسة للجهات المعنية.¹

¹ علي محمود، محسن نصر، دور الرقابة الداخلية في تطبيق نظام الحوكمة، سوريا، 2007، ص 24 .

المطلب الثاني : ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر

لقد أصبحت كل الدول تنظر إلى الإستثمار على أنه حتمية وأداة للنمو الاقتصادي، وعنصر حساس وأداة فعالة للنهوض بالإقتصاد، بما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية وإستغلال للموارد البشرية، إلا أن إدارة وتوجيه الإستثمارات الوحيدة الضرورية، لخدمة التنمية الإقتصادية تعد الأهم، لأن الكثير من الدول النامية وجدت نفسها تستثمر في أنشطة ومجالات لم تحقق مفعولها، لذلك يجب تحديد الشروط والظروف الملائمة للإستثمار، حتى يكون فعلا في خدمة التنمية الإقتصادية المرغوبة .

الفرع الأول : مفهوم و أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

سنتناول مفاهيم حول الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر بعض الإقتصاديين والهيئات الدولية، كما سنتطرق إلى أشكاله :

أولا : مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر

1- تعاريف بعض الإقتصاديين :

الإستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين، بإستثمار أمواله في بلد آخر، سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية، وبهدف تحقيق عائد . إن الإستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية كاملة أو جزئية للمشروع المقام في إحدى الدول عن طريق مستثمرين محددتين في دولة أخرى، وعموما المستثمر المباشر له ملكية كافية للمشروع الأجنبي لممارسة درجة من الرقابة الإدارية عليه، وبذلك يصبح المشروع المراقب منضما أجنبيا أو مساعدا للمشروع المراقب (الشركة الأم) .

يتمثل الإستثمار الأجنبي المباشر، في تملك المستثمر لجزء من الإستثمارات، أو كلها في مشروع معين في دولة خارج دولة الإقامة، مع قيامه بالمشاركة أو السيطرة الكاملة على الإدارة والتنظيم . يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في إقتصاد ما في مشروع مقام في إقتصاد آخر .

يقصد بالإستثمار الوافد المباشر السماح للمستثمرين من خارج الدولة لتملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الإقتصادي في المشروعات المختلفة أي تأسيس شركات، أو دخول شركاء في الشركات لتحقيق عددا من الأهداف الإقتصادية المختلفة .

ينطوي الإستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الإستثمارات في المشروع المعين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الإستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لم شروع الإستثمار

فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية، التكنولوجيا والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة .

الإستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن إنشاء مشروعات جديدة في الدولة المضيفة، أو الإضافة إلى رصيد الآلات والمعدات بواسطة المستثمرين الأجانب، أو شراء المستثمرين الأجانب للشركات المحلية في الدولة المضيفة غالبا ما تكون % 10 أو أكثر من أصول الشركة .

يتمثل الإستثمار الأجنبي المباشر في إنتقال رؤوس الأموال الأجنبية مقترنة بعنصر التنظيم والإدارة للإستثمار مباشرة في البلدان التي ينتقل إليها وذلك في صورة وحدات قد تكون صناعية أو زراعية أو خدمية أو إنشائية أو تمويلية، هذا الإستثمار يمكنه أن يلعب دورا هاما حزمة من رأس المال، التكنولوجيا، المعارف الإدارية و التنظيمية بالإضافة إلى القدرات التسويقية في تعويض النقص المحلي في هذه العناصر في البلدان التي ينتقل إليها .

3- تعاريف بعض المؤسسات و الهيئات الدولية.

صندوق النقد الدولي (FMI) الإستثمار الأجنبي يكون مباشر حين يملك المستثمر 10 % أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة، وبذلك يختلف عن الإستثمار في المحافظ والصناديق الإستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها مع ضرورة التنبيه إلى صعوبة التفريق بشكل دقيق بين النوعين ¹.

المنظمة العالمية للتجارة (OMC) فتعرفه على أنه : " ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلاد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيفة) وذلك مع نية تسييرها " ².

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) : " الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الإستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر " ³.

منظمة التعاون والتنمية (OCDE) " فترى أن الإستثمار الأجنبي المباشر هو نشاط يترجم هدف كيان مقيم في إقتصاد ما للحصول على منفعة مستدامة في كيان مقيم في إقتصاد آخر " . ويفرض

¹ لوعيل بلال، الإستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، مقال في مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 04، 2008، ص 02.

² كريمة قويدري، الأستثمار الاجنبي المباشر و النمو الأقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص 4 - 6.

³ كريمة قويدري، مرجع سابق، ص 06 .

مفهوم المنفعة المستدامة من جانب وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، ومن جانب آخر ممارسة التأثير الفعال في تسيير المؤسسة .

ثانيا : أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

ينطوي الإستثمار الأجنبي المباشر على عدة أشكال :

1- الإستثمار المشترك :

هو مشروع الإستثمار الذي يملكه أو يشارك فيه طرفين أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة ويتضمن الإستثمار المشترك عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الإستثمار فيها شركة دولية تقوم بالتسيير بدون السيطرة الكاملة عليه¹، ومن خلال هذا التعريف نستنتج خصائص الإستثمار المشترك وهي :

- الإستثمار المشترك يتم عن طريق إتفاق طويل الأجل بين طرفين إستثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل الدولة المضيفة؛
- الطرف الوطني قد يكون تابعا للقطاع العام أو الخاص؛
- شراء المشتريين الأجانب لحصة في شركة وطنية يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة إستثمار مشترك؛
- لكل طرف من أطراف الإستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع .

2- الإستثمار المملوك كليا من طرف المستثمر الأجنبي :

تعتبر مشروعات الإستثمار التي يملكها المستثمر الأجنبي بصفة كلية أكثر أشكال الإستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، وهو عبارة عن قيام هذه الأخيرة بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق... الخ، ونجد في الجانب المقابل أن الدول النامية تتردد كثيرا إزاء هذا الشكل .

ويعود ذلك إلى الخوف من التبعية الإقتصادية وما ينتج عنها من آثار سلبية على المستوى المحلي والعالمى، والحذر من سيطرة إحتكار الشركات متعددة الجنسيات على أسواق الدول المضيفة .²

3- مشروعات أو عمليات التجميع :

تكون هذه المشروعات على شكل إتفاقية بين الطرف الوطني والطرف الأجنبي (عام أو خاص)، حيث يقوم هذا الأخير بتزويد الطرف الأول بمكونات منتج معين لتجميعها كي تصبح منتوجا نهائيا تام

¹ عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، مصر مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ص273

² أبوقحف عبد السلام، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2001، ص273.

الصنع، وفي بعض الحالات و خاصة في الدول النامية يقوم الطرف الأجنبي بتقييم الخبرة أو المعرفة اللازمة و المتعلقة بالتصميم الداخلي للمصنع، طرق التخزين، الصيانة والتجهيزات الرأس مالية في مقابل عائد متفق عليه، ومشروعات أو عمليات التجميع قد تأخذ شكل الإستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروعات الإستثمار للطرف الأجنبي¹.

4- المناطق الحرة :

المنطقة الحرة هي جزء من الأرض تابع لدولة ما ويتم توضيح حدودها بطريقة قاطعة وتعتبر المنطقة الحرة جمركيا إمتدادا للخارج فهي معزولة بإعتبار جمركي، إلا أنها خاضعة للسيادة الوطنية من وجهة النظر السياسية، وفي داخل المنطقة الحرة يسمح بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الجانبية أو الوطنية أو المشتركة ويتم فيها تداول البضائع المحلية والخارجية، وتجرى عليها بعض العمليات الصناعية ولا تدفع رسوما جمركية على تلك البضائع إلا عند إجتيازها حدود المنطقة الحرة إلى داخل الدولة².

الفرع الثاني : محددات الإستثمار الأجنبي المباشر

أولا : حجم ونمو السوق المحلي : يمثل حجم السوق المحلي عاملا أساسيا محددًا للإستثمار الأجنبي المباشر، ومن مؤشرات حجم الثروة والتنمية في بلد ما والأكثر شيوعا معدل الدخل الفردي كدلالة على الطلب الفعال، بالإضافة يستخدم الناتج المحلي الإجمالي للبلد وحجم السكان كمؤشر لقياس حجم السوق المحلية، في حين إذا كانت الشركة هدفها التصدير والولوج إلى الأسواق الإقليمية والعالمية وليس البحث عن السوق المحلي (market - seeking) فإن حجم السوق المحلية لن يكون محددًا هاما للإستثمار الأجنبي المباشر، تساعد الأسواق الكبيرة الشركات المنتجة على تحقيق وفورات الحجم كما يتحدد تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر بمعدل نمو السوق المحلي الذي يقاس بمعدل نمو السكان والناتج المحلي الإجمالي للبلد.

ثانيا : وفرة الموارد الطبيعية : تعتبر الموارد الطبيعية من الناحية التاريخية أهم العوامل المحددة للإستثمار الأجنبي المباشر منذ القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، كان حوالي 60 % من المخزون العالمي من الإستثمار الأجنبي المباشر تعمل في قطاع استخراج الموارد الطبيعية، كان بسبب الحاجة إلى تأمين مصادر اقتصادية مؤثرة بها من المنتجات المعدنية والأولية للدول الصناعية في

¹ أبوقح عبيد السلام، نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2001، ص 274

² أنور عبد الخالق، محمد عباس، المناطق الحرة، القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1978، ص 97

أوروبا وأمريكا الشمالية آنذاك، لذا اعتبرت الموارد الطبيعية السبب الرئيسي في عملية توسيع الاستثمار الأجنبي المباشر، ذكر (Birhanu 1999) في دراسته أن البلدان التي لديها احتياط كاف لبعض المعادن تجذب المستثمرين الأجانب ولاسيما في عمليات المشاركة لاستغلال الموارد الطبيعية¹.

ثالثا : الإستثمار المحلي : حجم الإستثمار المحلي هو إشارة إلى وجود فرص مغرية في هذا البلد، لذا ينبغي على البلدان تشجيع الإستثمار المحلي من منطلق أن التدفقات الأجنبية يكون لها مكانها في النسيج الإنتاجي المحلي، ومن هنا جاءت ضرورة وجود شركات محلية ناجحة في فتح فرص للمستثمرين الأجانب من خلال عمليات الشراكة أو الدمج والإستحواذ، في الواقع شراء أو المساهمة في شركة ناجحة يسهل للمستثمر الأجنبي إختيار والحصول على حصة في السوق، كما يستفيد من القدرة على الإنتاج والخبرة التكنولوجية لتلك الشركة، الموثقين ذوي الخبرة، شبكة التوزيع وجهات الإتصال مع العملاء .

رابعا : معدل التضخم : يعتبر إرتفاع معدل التضخم علامة من علامات عدم الإستقرار الإقتصادي للبلد المضيف وكرادع رئيسي لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، أي شكل من أشكال عدم الإستقرار الإقتصادي وحالة عدم اليقين الذي يشوش على تصور المستثمرين بشأن الربحية المستقبلية في ذلك البلد، أيضا خلص Coskun (2001) إلى أن إنخفاض التضخم ومعدل الفائدة إلى جانب عوامل أخرى مثل "العضوية الكاملة في الإتحاد الأوروبي" والنمو الإقتصادي المرتفع يمكن أن يجذب المستثمرين الأجانب ويؤيد من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى تركيا، وأخيرا (Wint and Williams 2002) خلص أنه كيف يجذب الاقتصاد المستقر المؤيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، ولذلك هناك حاجة إلى بيئة التضخم المنخفض في البلدان التي تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر لتدفق رؤوس الأموال.

درجة الإنفتاح والنظام التجاري : من الناحية الثانية يمكن أن تؤثر القيود التجارية أو الإنفتاح بشكل إيجابي أو سلبي على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على التوالي، وقد تؤدي بعض السياسات المتعلقة بالإنفتاح التجاري إلى تأثير كبير في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، فعلى سبيل المثال تنفيذ إتفاقات التجارة الحرة تمكنت عدة بلدان من أمريكا اللاتينية من جذب المؤيد من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، دراسة (deRouen and Biglaisier 2006) وجدت علاقة إيجابية بين الإنفتاح التجاري وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر .

¹ سردوك بلحول، عدوكة لخضر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الثامن، ص 36 .

خامسا : رأس المال البشري : مستوى رأس المال البشري يلعب دورا هاما جدا، كعامل مؤثر في تموقع الشركات المتعددة الجنسيات وثانيا له أثر في نقل التكنولوجيا إلى البلدان المضيفة، فوجود مخزون بشري كفاء هو شرط للإستيعاب الجيد للتكنولوجيات الأجنبية، لذا يجب أن يكون للبلدان المضيفة الحد الأدنى من رأس المال البشري والمعرفي لبلد، تبين في الدراسة التي أجراها (2010) Reiter أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ترتب إرتباطا إيجابيا بتحسين التنمية البشرية عندما يكون الفساد منخفضا، وقد وجد Rodríguez and Pallas (2008) أن رأس المال البشري هو أهم محدد للإستثمار الأجنبي المباشر الداخل.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة والإختلاف بينها وبين الدراسة الحالية

في هذا المبحث سنتناول الدراسات السابقة للحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول : الدراسات السابقة

يوجد العديد من الدراسات التي تناولت الحوكمة والإستثمار الاجنبي المباشر منها العربية والاجنبية، فيما يلي بعض هذه الدراسات :

الفرع الأول : الدراسات العربية

1- إبراهيم خويلد ووليد صاحب، "جودة مؤشرات الحوكمة وأثرها في التقليل من تقلبات صافي الإستثمار الأجنبي المباشر في دول MENA للفترة 1996-2017 : مقارنة نموذج بانل الديناميكي"، 2018 .

تناولت هذه الدراسة مفاهيم حول تأثير المقص بين مؤشرات الحوكمة وتقلبات صافي تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر وطبقناها على دول MENA. أستخدمنا بيانات بانل لـ 17 دولة بمتوسطات ثلاثية خاصة بالفترة 1996-2017 لتلافي فقدان بعض البيانات . وجدنا أن النموذج الديناميكي المقترح من طرف (2015) Mijiyawa هو الذي يلائم هذه الدراسة بمقدر نظام العزوم المعممة . فيما أظهرت النتائج أن جودة مؤشرات الحوكمة أمتازت بالمعنوية في أغلبها والتأثير المقلل من تقلبات صافي تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل لاسيما مؤشر الوضع السياسي والأمني السائد في المنطقة .

2- بن دبيش نعيمة وبو طلاقة محمد، "دور الحوكمة والبيئة المؤسسية في جذب الإستثمار الأجنبي في الجزائر"، 2017 .

هدفت الدراسة إلى قياس مدى تأثير الحوكمة والمناخ المؤسسي على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر خلال الفترة 1996 إلى 2015، وقد تمثل المتغير التابع في الإستثمار الأجنبي المباشر أما المتغيرات المستقلة فتتمثلت في بعض مؤشرات الحوكمة والبيئة المؤسسية حيث أظهرت النتائج أن العلاقة إيجابية بالنسبة لمعظم المؤشرات في حين عدم وجود أي علاقة بين مؤشر مكافحة الفساد وبين تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر .

3- سردوك وعدوكة، "الحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المغرب العربي دراسة قياسية بإستعمال بيانات بانل"، 2017 .

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الحوكمة على حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي بإستعمال بيانات البائل للفترة 1996-2016 . إستعملت هذه الدراسة ثلاث مؤشرات للحوكمة (سيادة القانون، الإستقرار السياسي، فعالية الحوكمة)، والنتائج أشارت إلى علاقة عكسية بين مؤشرات الحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر بإستثناء مؤشر سيادة القانون .

4- بوبصلة محمد، "دور الحوكمة المؤسسية في جذب الإستثمارات الأجنبية - حالة الجزائر -"، مذكرة تخرج شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة سعيدة، 2014 .

هدفت هذه الدراسة إلى التطرق لمكونات الحوكمة المؤسسية في الجزائر مع إبراز علاقتها ودورها في جذب الإستثمار الأجنبي محاولة التعرف على أهميته في دعم إقتصاديات الدول من خلال الوقوف على خصائص ومبادئ حوكمة الشركات حيث ركزت على تشخيص مناخ الإستثمار في الجزائر في الإصلاحات والجهود المبذولة من طرف الدولة لجلب الإستثمار الأجنبي المباشر حيث توصلت النتائج إلى أن الإستثمار الأجنبي في الجزائر لم يتطور بالقدر المطلوب وأن نموه يقتضي إعتقاد سياسة إستثمارية فعالة .

5- بله باسي زكرياء، "الحوكمة وعلاقتها بالإستثمارات الأجنبية المباشرة"، مذكرة تخرج شهادة الماجستير، تخصص تحليل إقتصادي، جامع الجزائر 3، 2011 .

هدفت الدراسة إلى إختبار صحة الفرضية التي تتطوي على وجود علاقة طردية ومعنوية بين الإصلاحات المؤسسية والمعروفة بالحوكمة والإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر حيث تم تقدير المعادلة بطريق المربعات الصغرى وكان المتغير التابع يمثل نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الحوكمة متغير مستقل ضمن مجموعة من المتغيرات المستقلة في المعادلة حيث أشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة إيجابية بين الحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

6- زياد محمد أبو ليلي وزكية أحمد مشعل، " أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الأردن "، 2007 .

والتي تهدف إلى قياس وتحليل أثر الإستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الإقتصادي الأردني وهذا خلال الفترة 1976-2003، حيث دلت النتائج على وجود علاقة سببية متبادلة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنتائج الإجمالي في الأردن وكذلك وجود علاقة سببية متبادلة بين الواردات والإستثمار الأجنبي المباشر وبين الواردات والنتائج الإجمالي ووجود علاقة سببية تتجه من رأس المال الحالي إلى الإستثمار الأجنبي .

الفرع الثاني : دراسات أجنبية

1- Mehaela peres,Wakar ameer and Helian xu, "**The impact of institutional quality on FDI inflows :evidence for devloped and devloping countries**", 2018.

تبحث هذه الدراسة في تأثير الجودة المؤسسية على الإستثمار الأجنبي المباشر FDI في البلدان المتقدمة أو النامية، حيث تم قياس الجودة المؤسسية من خلال مجموع من مؤشرات السيطرة على الفساد وسيادة القانون وأشارت النتائج إلى أن الجودة المؤسسية ضئيلة التأثير لسبب ضعف بنية المؤسسات على عكس ذلك بالنسبة لمؤشرات الحوكمة فلها تأثير قوي في جذب FDI، وكانت النتيجة أن مؤشرات الحوكمة تميل إلى أن تكون نقطة أساسية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر .

2- Gilles & Andres, "**The determinants of foreign direct investment in sub-Saharan Africa: What role for governance?**" 2017.

أستخدمت هذه الورقة البحثية بيانات مؤسسية لـ 22 دولة من إفريقيا جنوب الصحراء، لمعرفة الدور الذي تلعبه الحوكمة في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1996-2015 . وتبين من خلال النتائج القياسية أن مؤشرات الحوكمة ليست فقط عوامل محددة أكثر أهمية للإستثمار الأجنبي المباشر من حجم الأسواق المحلية، بل أيضا تأثيرها على قدرة هذه الدول في إستقطاب المزيد من الإستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل .

1- Rahman & Hossain, "**Does Governance Facilitate Foreign Direct Investment in Developing Countries?**", 2017 .

حاولت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين الحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر بإستخدام بيانات بانل لـ 80 دولة نامية للفترة 1998-2014 . أشارت نتائج التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية إلى أن التحسن المعياري لمؤشرات الحوكمة يزيد من حجم الإستثمار الأجنبي المباشر .

1- David a, Jerry haar and Latika Sharma, "**The impact of governing institutions on fdi flows :from african nations**", 2014.

تتناول هذه الدراسة مسألة تقييم تدفقات الإستثمار الإجنبي المباشر الواردة لعينة من دول افريقية، حيث توصلت النتائج إلى التغيرات الإيجابية في جودة المؤسسات السياسية ترتبط بزيادة الإستثمار الأجنبي في الدول التي لا تعتمد على النفط أو الغاز الطبيعي والعكس في الدول الغنية بهذه المواد، فالواقع هناك علاقة سلبية ضعيفة بين الجودة المؤسسية والإستثمار الأجنبي المباشر في مثل هذه البلدان .

2- VALBONA ZENELI, "**The role of institutions and good governance for attracting FDI :evidence from southeast Europe**", 2014.

تتناول هذه الورقة دور الحوكمة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر FDI في بلدان جنوب شرق أوروبا خلال الإطار الزمني 1992-2010 إستخدام تقديرات GMM، تشير البيانات التجريبية إلى أهمية جودة المؤسسات في جذب الإستثمارات الأجنبية خاصة في البلدان التي تمر بالمرحلة الإنتقالية .

3- Siedu, "**Foreign Direct Investment in Africa: The Role of Natural Resources, Market Size, Government Policy, Institutions and Political Instability**", 2005.

قام الباحث في هذه الدراسة بدراسة أثر الموارد الطبيعية، حجم السوق، السياسية الحكومية وعدم الإستقرار السياسي ونوعية المؤسسة في البلدان المضيفة للإستثمارات الأجنبية المباشرة بإستخدام معطيات بانل لـ 22 دولة إفريقية للفترة 1984-2000، وتوصل إلى أن الأسواق المحلية الكبيرة، الموارد الطبيعية، البنية التحتية الجيدة، التضخم المنخفض، نظام قانوني فعال، وإطار إستثمار جيد أهم العوامل التي تعزز الإستثمار الأجنبي المباشر، في المقابل، فإن الفساد وعدم الإستقرار السياسي لهما تأثير عكسي . أي مؤشرات الحوكمة سيادة القانون، الإستقرار السياسي، السيطرة على الفساد لها تأثير إيجابي على الإستثمار الأجنبي المباشر .

4- Globerman & Shapiro, "**Governance Infrastructure and U.S. Foreign Direct Investment**"

بحثت هذه الورقة أهمية الحوكمة كمحدد من محددات الإستثمار الأجنبي المباشر الأمريكية بإستخدام نموذج probit، أفادت النتائج أن مؤشرات الحوكمة تعد من أحد أهم المحددات لإستقطاب الإستثمارات

الأجنبية الأمريكية، أي على الدول التي تريد إستقطاب الإستثمارات الأجنبية الأمريكية لابد لها أن تحقق الحد الأدنى من الحوكمة الجيدة .

المطلب الثاني : الفرق بين الدراسات السابقة و الحالية

الفرع الاول : الفرق بين الدراسات السابقة العربية و الدراسة الحالية

النتائج	طريقة معالجة الموضوع	فترة الدراسة	عينة الدراسة	هدف الدراسة	موضوع الدراسة	
	Panle ARDL	-1996 2017	المغرب العربي	مدى تأثير مؤشرات الحوكمة على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر	مؤشرات الحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر	الدراسة الحالية
جودة مؤشرات الحوكمة إمتازت بالمعنوية في أغلبها والتأثير المقلل من تقلبات صافي تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل لاسيما مؤشر الوضع السياسي والأمني السائد في المنطقة	النموذج الديناميكي	-1996 2017	دول MENA		مؤشرات الحوكمة وتقلبات صافي الإستثمار الأجنبي المباشر	1
العلاقة إيجابية بالنسبة لمعظم المؤشرات في حين عدم وجود أي علاقة بين مؤشر مكافحة الفساد وبين تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر		-1996 2015	الجزائر	قياس مدى تأثير الحوكمة على الإستثمار الأجنبي المباشر	الحوكمة والبيئة المؤسسية في جذب الإستثمار الأجنبي	2
علاقة عكسية بين مؤشرات الحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر بإستثناء مؤشر سيادة القانون	بيانات بانل	-1996 2016	المغرب العربي	إبراز دور الحوكمة على حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر	الحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر	3
الإستثمار الأجنبي في الجزائر لم يتطور بالقدر المطلوب وأن نموه يقتضي إعتداد سياسة إستثمارية فعالة		-2002 2012	الجزائر	دور الحوكمة في جذب الإستثمار الأجنبي وأهميتهم في دعم إقتصاديات الدول	الحوكمة المؤسسية والإستثمارات الأجنبية	4
عدم وجود علاقة إيجابية	بطريقة المربعات الصغرى	-2000 2009	الجزائر	وجود علاقة طردية ومعنوية	الحوكمة والإستثمارات الأجنبية المباشرة	5

.../...

.../...

وجود علاقة سببية متبادلة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنواتج الإجمالي والواردات	دراسة السببية	1976- 2003	الأردن	قياس وتحليل أثر الإستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الإقتصادي	الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي	6	
--	---------------	---------------	--------	---	---	---	--

الفرع الثاني : الفرق بين الدراسات السابقة الاجنبية و الدراسة الحالية

نتائج الدراسة	طريقة معالجة الموضوع	فترة الدراسة	عينة الدراسة	هدف الدراسة	موضوع الدراسة		
	Panle ARDL	1996- 2017	المغرب العربي	مدى تأثير مؤشرات الحوكمة على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر	مؤشرات الحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر	1	الدراسة الحالية
مؤشرات الحوكمة تعد من أحد أهم المحددات لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية الأمريكية	نموذج probit		أمريكا	أهمية الحوكمة كمحدد من محددات الإستثمار الأجنبي المباشر الأمريكية	الحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر	1	الدراسات السابقة
أهمية جودة المؤسسات في جذب الإستثمارات الأجنبية خاصة في البلدان التي تمر بالمرحلة الإنتقالية	تقديرات GMM	1992- 2010	جنوب شرق أوروبا	إظهار دور الحوكمة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر	الحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر	2	
الجودة المؤسسية ضئيلة التأثير			البلدان المتقدمة أو النامية	تأثير الجودة المؤسسية على الإستثمار الأجنبي المباشر	المؤسسية والإستثمار الأجنبي المباشر	3	

.../...

.../...

المؤشرات الحوكمة (سيادة القانون، الإستقرار السياسي، السيطرة على الفساد لها تأثير إيجابي على الإستثمار الأجنبي المباشر	نموذج بانل	1984- 2000	22 دولة إفريقية	أثر المؤشرات الحوكمة على الإستثمارات الأجنبية المباشرة	مؤشرات الحوكمة والإستثمارات الأجنبية المباشرة	4
مؤشرات الحوكمة ليست فقط عوامل محددة أكثر أهمية للإستثمار الأجنبي المباشر من حجم الأسواق المحلية، بل أيضا تأثيرها على قدرة هذه الدول في إستقطاب المزيد من الإستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل		1996- 2015	22 دولة من إفريقيا جنوب الصحراء	الدور الذي تلعبه الحوكمة في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر	الحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر	5
التغيرات الإيجابية في جودة المؤسسات السياسية ترتبط بزيادة الإستثمار الأجنبي في الدول التي لا تعتمد على النفط أو الغاز الطبيعي والعكس في الدول الغنية بهذه المواد			دول إفريقية	تقييم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة	مؤشرات الحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر	6
عدم وجود علاقة إيجابية	بطريقة المربعات الصغرى	2000- 2009	الجزائر	وجود علاقة طردية ومعنوية	الحوكمة والإستثمارات الأجنبية المباشرة	7

الخلاصة :

لقد أوضح تطور الإقتصاد التجريبي في بحث العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي أن هناك إجماعاً بين الإقتصاديين لأهمية دور الإستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة النمو الإقتصادي وأثاره الايجابية على التنمية، حيث جاءت نتائج معظم الدراسات التطبيقية لتؤكد الدرجة العالية من الارتباط بين الإستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة، حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى ماهية الحوكمة، ثم عرجنا على ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر .

ولمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة سنقوم في الفصل الموالي بإستخدام أساليب القياس الإقتصادي وأدوات إحصائية حديثة لقياس تأثير مؤشرات الحوكمة على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر لبلدان المغرب العربي .

الفصل الثاني

الدراسة القياسية لأثر مؤتمرات

الحكومة على الإستثمار الأجنبي

تمهيد

بعد التطرق للمفاهيم النظرية حول الحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر في الفصل الأول، تأتي في هذه الخطوة إلى ترجمة العلاقة إلى نماذج رياضية تسهل القيام بعملية القياس الكمي، حيث بدأنا بتوضيح الطريقة المتبعة في التحليل القياسي من خلال التعريف بنماذج بيانات بانل وطرق تقديرها حتى تتمكن من تقدير نهائي للنموذج الملائم.

من أجل ذلك قمنا بداية بالتطرق إلى عينة الدراسة، وكذلك النموذج المستخدم بغية الإلمام بجوانبه النظرية والتطبيقية، إضافة إلى الأدوات المستخدمة في دراسة المعطيات، وأخيرا النتائج المتوصل إليها بعرضها، تحليلها، مناقشتها ومقارنتها بالدراسات السابقة وأخيرا إثبات أو نفي الفرضيات. لهذا قسمنا هذا الفصل على النحو التالي :

المبحث الأول : منهجية الدراسة وأدوات التحليل.

المطلب الأول : منهجية الدراسة.

المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج.

المطلب الأول : عرض نتائج.

المطلب الثاني : تحليل النتائج ومناقشتها.

المبحث الأول : منهجية الدراسة وأدوات التحليل

سننظر في هذا المبحث إلى منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة في التحليل، من خلال التعريف بمجتمع وعينة الدراسة ومصادر البيانات حتى يتسنى لنا أخذ فكرة عامة على اقتصاديات دول المغرب العربي .

المطلب الأول : منهجية الدراسة

تعتبر عينة الدراسة الركيزة الأساسية لإنجاز الدراسات التطبيقية، وهذا من خلال عملية جمع البيانات اللازمة التي تساعد على قياس وتحليل الآثار المترتبة على هذه الدراسة .

الفرع الأول : عينة الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة بلدان المغرب العربي والتي أخذنا 4 بلدان منه كعينة للدراسة القياسية كما هي موضحة في الجدول (1) .

الجدول (1-2) : يبين ترميز دول المغرب العربي المعتمدة في الدراسة

الرقم	الرمز	البلد
1	DZD	الجزائر
2	TUN	تونس
3	MAR	المغرب
4	LBY	ليبيا

المصدر: إعداد الطالبين

تبلغ مساحة دول المغرب العربي حوالي (5.782.140 كم²)، وتُشكّل اثنان وأربعون في المئة من مساحة الوطن العربي، ويبلغ طول شريطها الساحلي (6505 كم)، كما يبلغ عدد سكان دول المغرب العربي تسعون مليون نسمة -تقريبا- .

أما فترة الدراسة فتمتد من سنة 1996 إلى سنة 2017 وقد اخترنا هذه الفترة بحسب ما توفر لدينا من معلومات وبيانات لتصميم نموذج الدراسة، كما تعدّ هذه الفترة مدة زمنية كافية لتشمل مجموعة من الأحداث المتعلقة بالنشاط الاقتصادي لهذه الدول.

الفرع الثاني : متغيرات نموذج الدراسة¹

أدرجنا في دراستنا أهم المتغيرات التي تعتقد النظريات الاقتصادية أنها تساهم في تفسير مؤثرات الاستثمار الأجنبي المباشر وهي كما يلي :

المتغير التابع :

FDI يمثل صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدولة i في السنة t (مقاسة بالمليون دولار الجاري).

المتغيرات المفسرة :

CC تمثل مؤشر السيطرة على الفساد (Control of Corruption) : يقيس هذا المؤشر المدى الذي يمكن من خلاله للسلطة العامة أن تحجم المكاسب الشخصية الصغيرة والكبيرة، وكذلك الحد من سيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم.

GE تمثل مؤشر فعالية الحكومة (Government Effectiveness) : يقيس هذا المؤشر مدى جودة الخدمات العامة، جودة الخدمات المدنية، ودرجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية، جودة الأنظمة وتطبيقها ومصداقية التزام الحكومة بهذه الأنظمة.

PS تمثل مؤشر الاستقرار السياسي (Political Stability and Absence of Violence) : يقيس هذا المؤشر احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو حدوث انقلاب غير شرعي، أو استخدام العنف وهذا يشمل العنف ذو الطابع السياسي والإرهابي.

RQ تمثل مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها (Regulatory Quality) : يعبر عن مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح فعالة من شأنها دعم التنمية في القطاع الخاص.

RL تمثل مؤشر سيادة القانون (Rule of Law) : يقيس مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القانون من قبل الحكومة بشكل متساوي على كل الأفراد والمنظمات، وبشكل خاص الثقة في مدى إنفاذ العقود، حماية حقوق الملكية، عمل الشرطة والمحاكمة، فضلا عن احتمال حدوث الجرائم والعنف.

VA تمثل مؤشر المشاركة والمساءلة (Voice and Accountability) : يقيس مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، بالإضافة إلى حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية الاعلام. بالإضافة إلى متغيرات ضابطة تتمثل في (التراكم الرأسمالي ثابت كنسبة من الناتج الداخلي الخام، رأس المال البشري، البنية التحتية، نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، توفر الثروات الطبيعية) لم تتمكن من إدراجهم في الدراسة القياسية نظرا لفقدان بعض المعطيات خاصة لدولة ليبيا.

¹ إبراهيم خويلد ووليد صاحب، جودة مؤشرات الحوكمة وأثرها في التقليل من تقلبات صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في دول MENA للفترة 1996-2017 : مقارنة نموذج بانل الديناميكي، الملتقى الدولي الأول حول الإصلاحات الاقتصادية وهران الإقلاع الاقتصادي المتطلبات و المعوقات، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، 2019.

المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة

لمعالجة الجانب التحليلي لموضوع البحث، سنتبع الخطوات الموالية :

الفرع الأول : الإطار القياسي المتبع في التحليل

تعتمد الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، والتي نختصرها بكلمة "بانل" في دراستنا.

1- نماذج بانل

تعرف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة.¹

يقصد ببيانات بانل المشاهدات المقطعية، مثل (الدول، الولايات، الشركات، الأسر ...) المرصودة عبر فترة زمنية معينة، أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية في آن واحد.² استطاعت نماذج بانل في الآونة الأخيرة أن تكسب اهتماما كبيرا خصوصا في الدراسات القياسية، نظرا لأنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء. بشكل عام يمكن كتابة نموذج بانل بالصيغة التالية :

$$y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T$$

حيث أن y_{it} تمثل قيمة متغير الاستجابة في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t ، $\beta_{0(i)}$ تمثل قيمة نقطة التقاطع في المشاهدة i ، β_j تمثل قيمة ميل خط الانحدار، $X_{j(it)}$ تمثل قيمة المتغير التفسيري z في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t ، و ε_{it} تمثل قيمة الخطأ في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t .

2- مميزات نماذج بانل

يتفوق تحليل بانل على تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها، بالعديد من المزايا كما تختصر في³ :

¹ زكريا يحيى الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21، 2012، ص272.

² Frees. A, Kim, « Longitudinal and Panel Data », University of Wisconsin, Madison, 2007,p02.

³ وليد بونجاح، "دراسة مقارنة لدول الاستثمار في البلدان المغاربية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007، (ص34).

- التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية والذي يفضي إلى نتائج متحيزة؛
- تتضمن بيانات بانل محتوى معلوماتي أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر، تتميز بيانات بانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل؛
- توفر نماذج بانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل التي قد تخفيها البيانات المقطعية، أيضا تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة، الفقر، النمو وغيرها. ومن جهة أخرى، يمكن من خلال بيانات بانل الربط بين سلوكات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى؛¹
- تساهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة، الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة، وتبرز أهمية استخدام بيانات بانل في أنها تأخذ في الاعتبار ما يوصف "بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ" الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية؛
- تساعد هذه النماذج في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ Heteroscedasticity الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية؛

الفرع الثاني : الاختبارات الإحصائية والقياسية

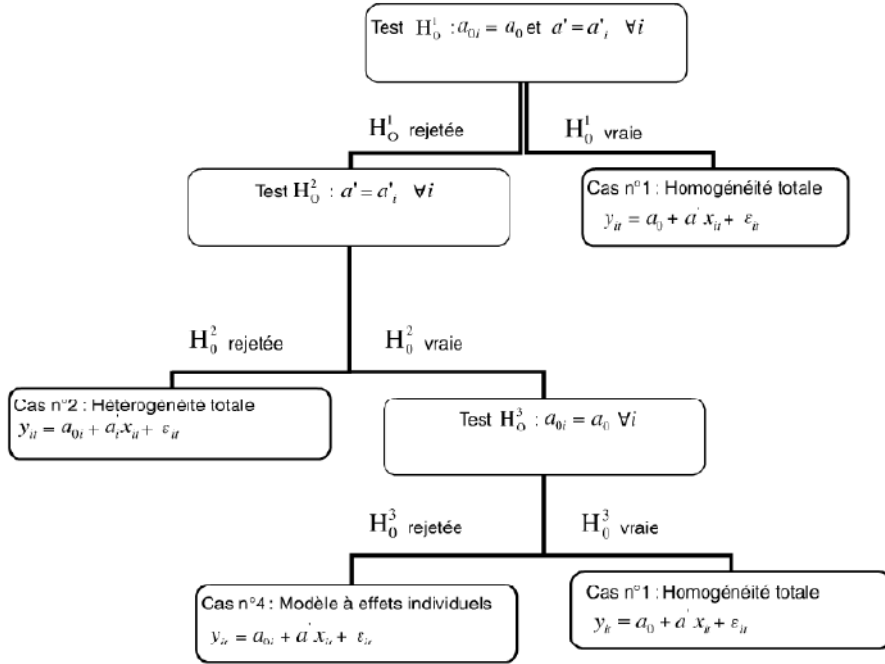
1- اختبار التجانس

اختيار مواصفات النموذج (تجانس أو لاتجانس المعالم) مهم جدا لتحديد هيكل بيانات بانل.² اختبار هاسيو (Hsiao, 1986) يجب على إشكالية هل تصلح البيانات المتاحة لتقدير نماذج بانل التقليدية ؟ والتي تسمح بتجميع المعالم المفسرة لسلوك متغيرات الدراسة في معادلات متجانسة. يقترح هاسيو فرضيات تسلسلية تسمح بتحديد مدى تجانس البيانات من عدمها كما هو موضح في المخطط الآتي :

¹ بادي البلطجي، تحليل الاقتصاد القياسي في بيانات بانل، الطبعة الثالثة، 2005، ص4-9

² REGIS BOURBONNAIS,ECONOMETRIE,DUNOD,EDITION(10),PAGE 387 .

الشكل (1-2) : يوضح الطريقة التكرارية لإجراء إختبار التجانس



المصدر : REGIS BOURBONNAIS, ECONOMETRIE , P100.

يمكن تبسيط الفرضيات بالشكل التالي¹ :

الفرضية المركبة الأولى :

H₀ : بانل متجانس كلية.

H₁ : الانتقال إلى الفرضية المركبة الثانية.

الفرضية المركبة الثانية :

H₀ : الانتقال إلى الفرضية المركبة الثالثة.

H₁ : بانل غير متجانس كلية.

الفرضية المركبة الثالثة :

H₀ : بانل متجانس كلية.

H₁ : بانل متجانس جزئياً.

2- اختبارات الاستقرار Stationary tests

أصبح إخضاع المتغيرات المستخدمة في الدراسة التحليلية لاختبارات الاستقرار من المسلمات في الدراسات التطبيقية لما لموضوع استقرار المتغيرات من أهمية قصوى في دقة نتائج التحليل. تمتاز طبيعة

¹ Brahim KHOULED, Tests of Homogeneity in Panel Data, <http://www.eviews.com/Addins/hsiao.aipz>

جل السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية حسب طبيعتها المتقلبة بعدم الاستقرار في المستوى الأصلي، لذا تعتبر اختبارات الاستقرار من أهم الاختبارات القياسية، وتتوقف طرق التقدير على وجود جذر وحدة من عدمه.

للكشف عن خواص السلاسل الزمنية والمقطعية لمتغيرات النموذج نعتمد على اختبارين للكشف عن جذر الوحدة هما اختبار ADF واختبار PP تحت الفرضيتين التاليتين :

فرضية العدم : يوجد جذر وحدة (المتغير غير مستقر).

الفرضية البديلة : لا يوجد جذر وحدة (المتغير مستقر).

طور Wu and Maddala (1999) الإختبار الذي يعد من نوع فيشر، حيث تم بنائه على إحصائية ADF و pp للسلاسل الزمنية . مبدأ هذا الإختبار بسيط ويعتمد على توفيقية من مستويات المعنوية (p-value) $N \downarrow$ لإختبار فردي مستقل لجذر الوحدة .

3- نماذج متوسط المجموعات والمفاضلة بينهما (PMG/MG)¹

في حالة لاتجانس البيانات بعد القيام باختبارات هاسيو، فإن طبيعة البيانات القريبة من خصائص

السلاسل الزمنية ($T=19 > N=4$) توجه البحث إلى مقدرات تدعم لاتجانس البيانات أشهرها : متوسط المجموعات (Mean group : MG) المطور من طرف (Pesaran and Smith (1995)، متوسط المجموعات المدمجة (Pooled mean group : PMG) المطور من طرف (Pesaran and al. (1997, 1999)، والتأثيرات الفردية الديناميكية (Dynamic fixed effects : DFE).

يفرق مقدر MG بين نماذج كل دولة ثم يقوم بعمل متوسط حسابي بسيط للمعاملات لتجميعها في نموذج موحد لكن يسمح باختلاف كلي للمعالم سواء القواطع أو الميول أو تباينات الأخطاء. بدلا من ذلك، يقوم مقدر PMG على تجميع المقاطع في نموذج واحد في الأجل الطويل وكذا السماح بتقدير المعالم لكل مقطع على حده في N معادلة بالنسبة للعلاقة قصيرة الأجل بالإضافة إلى معامل تصحيح الخطأ (Error correction term) الذي يعبر عن آلية تعديل الخلل المؤقت في العلاقة التوازنية طويلة الأجل وفق منهجية ARDL المطبقة في السلاسل الزمنية .

يتم الاختيار بين مقدر PMG ومقدر MG من خلال اختبار Hausman حيث² :

فرضية العدم : مقدر PMG هو المفضل.

الفرضية البديلة : مقدر MG هو المفضل.

¹ Ousama Ben-Salhaa,b, Hajer Dachraouid, Maamar Sebri , Natural resource rents and economic growth in the top resource-abundant, Faculty of Economics and Management and LaREMFiq, University of Sousse, Tunisia, p06.

² Pesaran, M.H., Shin, Y., Smith, R.P., 1999. Pooled mean group estimation of dynamic heterogeneous panels. J. Am.Stat. Assoc. 94, 621-634.

المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول : عرض النتائج

1- اختبار Hsiao للتجانس

الجدول رقم (2-2) : نتائج اختبار هاسيو للتجانس

الفرضيات	F-Stat	P-Value
الفرضية الأولى	6.970	1.46E-08
الفرضية الثانية	6.600	8.29E-08
الفرضية الثالثة	3.637	0.0171

المصدر : إعداد الطالبين باستخدام برنامج Eviews 09

بالنظر لإحصائية فيشر القيم الإحتمالية المقابل لها وعند درجة معنوية 5% يمكن إستنتاج ما يلي :

- الفرضية الأولى : نرفض فرضية العدم وبالتالي ننتقل إلى الفرضية الثانية.
- الفرضية الثانية : نرفض فرضية العدم وبالتالي البيانات غير متجانسة من حيث الميول (Slopes) ولا يمكن تجميع البيانات في نماذج بانل التقليدية.

القرار : بما أن البيانات غير متجانسة كما نلاحظ في الملحق (2-3) فإننا سنتجه لتقدير النماذج التي تدعم عدم تجانس الأفراد (الدول) وهي : متوسط المجموعات MG، ومتوسط المجموعات المدمجة .PMG

2-دراسة الاستقرار

جدول (3-2) : نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

القرار	نوع الاختبار		المتغيرات والنماذج		
	PP	ADF			
I (1)	0.49	3.27153	المستوى		
	0.3044	0.916			
	69.003	22.83	القاطع	الفرق الأول	FDI
	0.000	0.003			
	64.87	16087	الاتجاه و القاطع		
	0.000	0.0314			
89.119	42.45	دونهما			
0.0000	0.0000				

.../...

.../...

I (1)	11.91 0.155	5.16 0.7402	المستوى		GE
	63.55 0.000	24.29 0.002	القاطع	الفرق الأول	
	54.60 0.000	19.21 0.013	الاتجاه و القاطع		
	82.90 0.000	39.81 0.000	دونهما		
I (1)	5.30 0.724	11.10 0.195	المستوى		PS
	46.86 0.000	26.03 0.001	القاطع	الفرق الأول	
	46.58 0.000	17.61 0.024	الاتجاه و القاطع		
	58.84 0.000	40.68 0.000	دونهما		
I (1)	4.661 0.793	5.366 0.717	المستوى		RL
	38.752 0.000	15.607 0.048	القاطع	الفرق الأول	
	48.576 0.000	16.071 0.041	الاتجاه و القاطع		
	59.469 0.000	30.063 0.002	دونهما		
I (1)	4.088 0.849	3.280 0.915	المستوى		RQ
	43.242 0.000	13.700 0.089	القاطع	الفرق الأول	
	33.747 0.000	8.388 0.396	الاتجاه و القاطع		
	63.951 0.000	28.407 0.000	دونهما		
I (1)	5.047 0.752	6.925 0.544	المستوى		VA
	47.205 0.000	20.369 0.009	القاطع	الفرق الأول	
	33.312 0.000	16.127 0.040	الاتجاه و القاطع		
	64.338 0.000	38.483 0.000	دونهما		
I (1)	8.717 0.366	7.153 0.520	المستوى		CC
	52.205 0.000	25.48 0.001	القاطع	الفرق الأول	
	53.389 0.000	21.615 0.005	الاتجاه و القاطع		
	72.857 0.000	38.848 0.000	دونهما		

المصدر: إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج Eviews 10

يتضح من خلال الجدول (2-3) و الملحق (3) أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة عند مستواها الأول، ولكن تستقر بعد الفرق الأول، ومنه يمكن القول إن جميع السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

3- اختبار المفاضلة بين PMG & MG

الجدول (2-4) : نتائج اختبار هوسمان

اختبار هوسمان	
h-stat	Prob
0.0001	0.9999

المصدر: إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج Stata

يجب أولاً تحديد طريقة التقدير الملائمة وذلك بالمفاضلة بين مقدرات وسط المجموعة (MG) ومقدرات وسط المجموعة المدمجة (PMG) اعتماداً على اختبار Hausman، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول (2-4) والملحق (3) الذي يظهر أن القيمة المحسوبة أقل من الجدولية وبالتالي يمكن قبول فرضية العدم، مما يعني أن تقديرات المدى الطويل لدول المغرب العربي متجانسة، بينما تقديرات المدى القصير وتصحيح الخطأ غير متجانسة وتتفاوت من دولة إلى أخرى. وبناء على ذلك تصبح طريقة (PMG) هي الأفضل في تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

4- تقدير النموذج المناسب PMG

- مرحلة 1 : اختيار درجة التأخير المناسبة (توصيف النموذج) :

الجدول (2-5) : نتائج معايير قياس درجات التأخير.

BIC	AIC	درجة التأخير
44.318565	42.766868	3
44.614692	43.332855	2
44.677572	43.260805	1

المصدر: إعداد الطالبين اعتماداً على مستخرجات Eviews09

تبين أقل قيم لمعيارى AIC و BIC أن درجة التأخير المثلى هي 3 للمتغير التابع و 1 للمتغيرات المستقلة وبالتالي النموذج المناسب هو (3.1.1.1.1.1) ARDL كما هو موضح في الجدول أعلاه والملحق (2) .

• مرحلة 2 : تقدير العلاقة طويلة الأجل

الجدول (6-2) : نتائج تقدير PMG للمدى الطويل

مقدرات المدى الطويل			
القيمة الاحتمالية	إحصائية t	قيمة المعلمة	المتغيرة
0.0009	-3.690	-10.324	CC
0.1636	1.428	11.618	GE
0.2032	-1.300	-5.993	PS
0.0372	-2.180	-8.008	RL
0.0001	4.498	16.410	RQ
0.0002	4.209	3.807	VA

المصدر: إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج Eviews 09

حسب القيم الاحتمالية المقابلة لإحصائية ستودنت في الجدول أعلاه و الملحق (2) نلاحظ أن المعلمات (cc,rl,rq,va) تختلف عن الصفر بدرجة معنوية 5% بينما المعلمتين (ge,ps) لا تختلفان عن الصفر إحصائياً بدرجة معنوية 5%.

ويكون النموذج كالتالي :

$$Y_t = C + 0.0009(CC) + 0.1636(GE) + 0.2032(PS) + 0.0372(RL) + 0.0001(RQ) + 0.0002(VA) + \delta_t$$

• مرحلة 3 : تقدير العلاقة قصيرة الأجل

أ- حد تصحيح الخطأ بالنسبة للنموذج ككل

الجدول (7-2) : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ المجمع

مقدرات المدى القصير المجمع			
القيمة الاحتمالية	احصائية t	قيمة المعلمة	المتغيرة
0.1891	-1.3436	-0.2472	حد تصحيح الخطأ

المصدر: إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج Eviews 09

نلاحظ من خلال الجدول (7-2) والملحق (2) أن معامل حد تصحيح الخطأ سالب غير أنه ليس معنوي أي لا توجد آلية لتصحيح الخطأ للنموذج المجمع. كما ذكرنا سابقاً، لا يعتمد هذا المعامل في التحليل لكون أن سلوك الدول في الأجل القصير غير متجانس نظراً للخصوصيات السياسية والاقتصادية والمناخية لكل دولة.

ب- حد تصحيح الخطأ بالنسبة لكل دولة على حده

الجدول (8-2) : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لكل دولة

مقدرات المدى القصير				
المتغيرة	الدول	قيمة المعلمة	احصائية t	قيمة الاحتمالية
حد تصحيح الخطأ	الجزائر	-0.0698	-100.1449	0.0000
	تونس	-0.7984	-9.9381	0.0022
	المغرب	-0.0354	-11.6677	0.0014
	ليبيا	-0.0852	-21.5658	0.0002

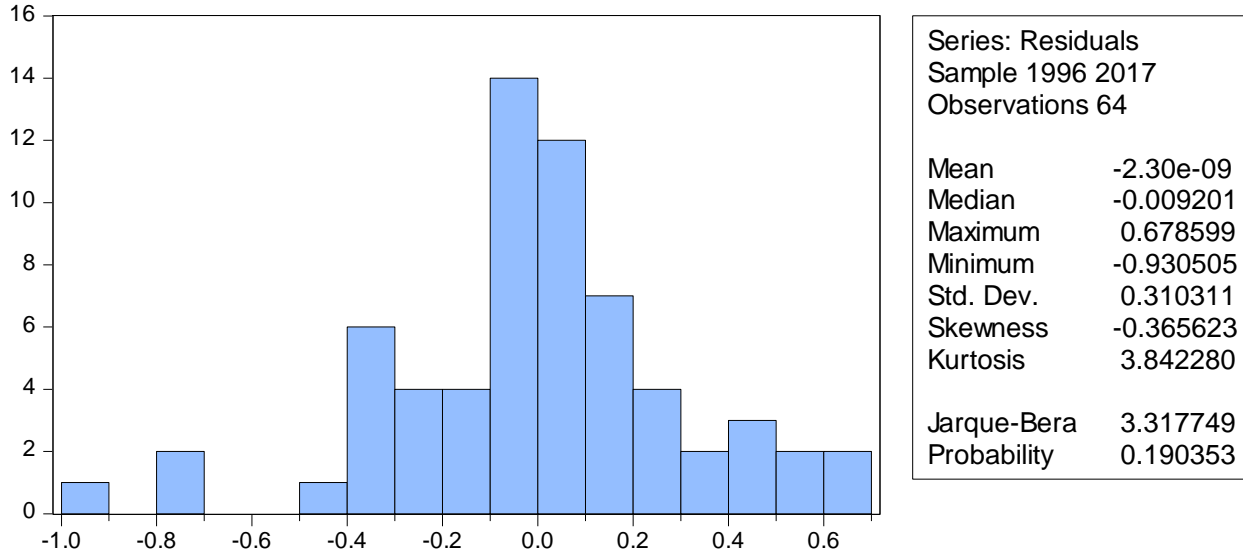
المصدر: إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج Eviews 09

حد تصحيح الخطأ لكل دولة على حده سالب ومعنوي كما نلاحظه فالملحق (2) أي توجد آلية لتصحيح الخطأ في كل منها.

• مرحلة 4 : الاختبارات التشخيصية للبواقي

أ- اختبار التوزيع الطبيعي

الشكل (2-2) : التوزيع الطبيعي



المصدر: إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج Eviews 09

حسب القيمة الاحتمالية Jarque-Bera (0.1903) نقبل فرضية العدم و بالتالي التوزيع طبيعي

ب- الارتباط الذاتي بين الأخطاء

الشكل (2-3) : الارتباط الذاتي بين الأخطاء

Date: 06/12/19 Time: 11:29
Sample: 1996 2017
Included observations: 64

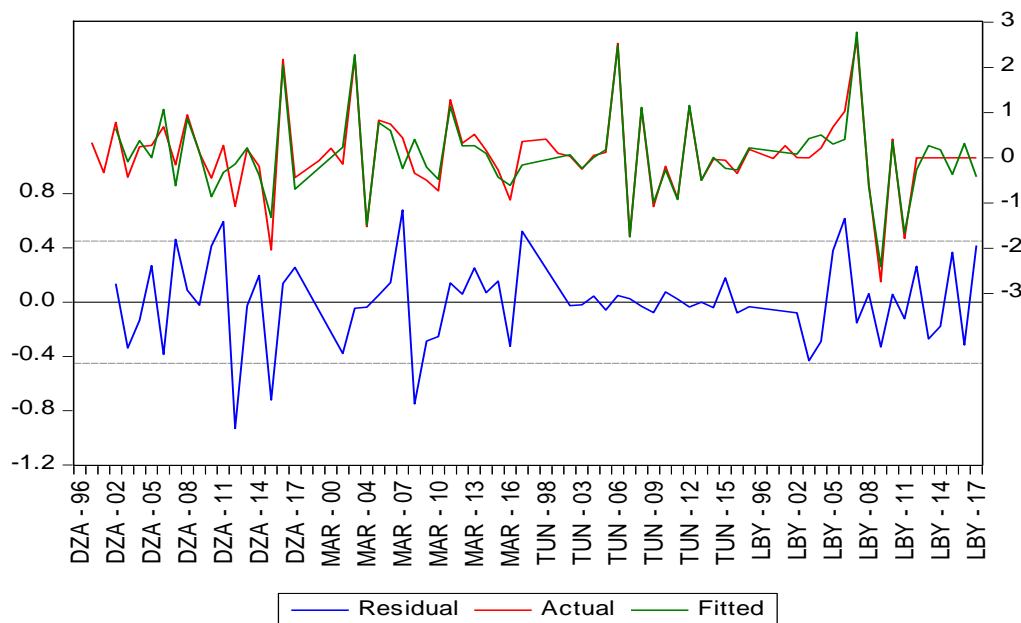
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	-0.222	-0.222	3.3084	0.069
		2	-0.133	-0.192	4.5225	0.104
		3	0.047	-0.034	4.6741	0.197
		4	-0.148	-0.185	6.2070	0.184
		5	-0.197	-0.316	8.9814	0.110
		6	0.218	0.017	12.448	0.053
		7	-0.022	-0.062	12.484	0.086
		8	-0.094	-0.145	13.156	0.107
		9	0.063	-0.111	13.461	0.143
		10	0.003	-0.076	13.462	0.199
		11	0.010	0.030	13.469	0.264
		12	0.071	0.014	13.876	0.309

المصدر: إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج Eviews 10

حسب دراستنا لسلسلة البواقي نلاحظ أن القيمة الاحتمالية الأخيرة لـ Q-Stat تساوي (0.309) بالتالي نقبل فرضية العدم أي أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

ج- ثبات تباين الأخطاء

الشكل (2-4) : ثبات التباين



المصدر: إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الرسم البياني أنه لا توجد مشكلة اختلاف التباين وهذا ما يؤكد اختبار Levene في الملحق (2) والجدول الموالي :

الجدول (2-9) : يبين نتائج اختبار Levene لتجانس التباين

الاختبار	Prob
Levene	0.1293

المصدر: إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج Eviews09

القيمة الاحتمالية لاختبار Levene تدل على عدم وجود مشكلة اختلاف التباين عند مستوى معنوية 5% .

المطلب الثاني : تحليل النتائج ومناقشتها

من الجدول (2-6) الذي يبين نتائج تقدير النموذج باستعمال طريقة PMG، يظهر أن كل معالم الأجل الطويل ذات معنوية إحصائية إلا مؤشر فعالية الحكومة (GE) و مؤشر الاستقرار السياسي (PS)، لأنهما ثابتان نسبيا و ذلك لثبات الوضع السياسي والأمني الذي مرت به دول العينة خلال فترة الدراسة بما سميا بالربيع العربي، بداية من مشكلة الإرهاب إلى المظاهرات الدورية التي تحدثت في الجزائر كما يظهر ذلك في إنخفاض الإستثمارات الأجنبية المباشرة بحوالي 50 في تونس سنة 2011، و تم خفض تصنيف تونس الإلتمائي إلى الصفر حسب وكالة "فيتش"، أما ليبيا فلم تكن أفضل حالا حيث شاهدة عمليات عنف وحرب أهلية أدت إلى مقتل الرئيس الليبي . كما كان للحراك الشعبي الذي عاشه المغرب في منطقة الريف هو أيضا إشارة على الوضع السياسي .

جاء مؤشر السيطرة على الفساد (CC) ومؤشر سيادة القانون (RL) بالإشارة السالبة نستبعدهما نظرا لتناقضهم مع الأسس الاقتصادية التي تنص على أن للمؤشرات الحوكمة أثر إيجابي في جذب الإستثمار. أما بالنسبة لمؤشري المشاركة والمسائلة (VA) ومؤشر جودة التشريعات وتطبيقها (RQ) فقد كانا بالإشارة الموجبة، فعند زيادة المؤشرين (VA) و (RQ) بوحدة واحدة يزيد ذلك من إجمالي الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل 3.80 مليون دولار، 16.41 مليون دولار على التوالي، وهو ما يتوافق مع المتوقع نظريا وفي ظل الخمسة عشر السنة الأخيرة تعدل قانون الإستثمار وما تعلق به .

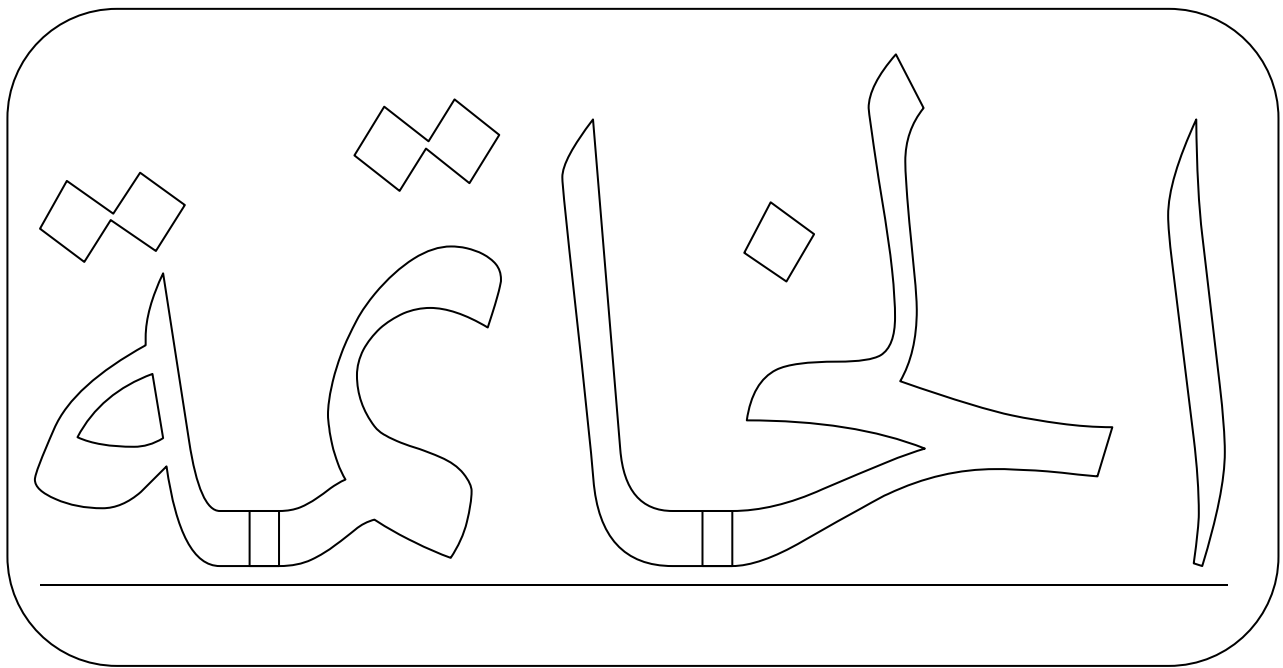
حد تصحيح الخطأ لكل دولة على حدى سالب ومعنوي أي توجد آلية لتصحيح الخطأ في كل منها، فعندما تتعرض الجزائر، تونس، المغرب وليبيا ستعود إلى توازنها بسرعة تقدر بـ 6%، 79%، 3% و 8%، وتستغرق مدة 16 سنة، سنة واحدة، 33 سنة و 12 سنة على التوالي.

خلاصة الفصل

إستهدفت هذه الورقة البحثية هو دراسة أثر مؤشرات الحوكمة على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس المغرب، تونس، ليبيا) خلال الفترة (1996-2017) باستخدام نموذج Panel ARDL .

توصلنا من خلالها إلى أن جميع السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى، وبإجراء إختبار هوسمان (Hausman) ظهر أن تقديرات المدى الطويل لدول شمال إفريقيا متجانسة، بينما تقديرات المدى القصير وتصحيح الخطأ غير متجانسة وتتفاوت من دولة إلى أخرى . ومنه فطريقة (PMG) هي الأفضل في تقدير نموذج تصحيح الخطأ .

وبعد تقدير نموذج Panel ARDL بطريقة (PMG) إستخلصنا أن العلاقات مختلفة عن المتوقع لوجود الكثير من العراقيل كالوضع الأمني من جهة، ومن جهة أخرى هناك محددات أخرى أكثر أهمية تؤثر في إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا لم تدرج في النموذج، والنتائج المتوصل إليها في مجموعها تكاد تتطابق مع نتائج دراسة سردوك وعدوكة (2017) .



جاءت هذه الدراسة لإبراز وتقدير الدور الذي تلعبه مؤشرات الحوكمة ومدى تأثيرها على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، وقد تم إستعراض العديد من آراء الإقتصادييين حول أهمية الحوكمة والمناخ الإستثماري في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر من أهم محركات النمو الإقتصادي، وهو الشيء الذي أعطى أهمية لدراسة هذا الموضوع، في هذا الإطار تبنت العديد من الدراسات الاقتصادية التطبيقية نماذج قياسية مختلفة من حيث نوعية إستخدام المتغيرات التفسيرية أو من حيث نوعية البيانات كونها سلاسل زمنية أو بيانات مقطعية أو سلاسل زمنية مقطعية (بانل) .

وقد قسمت هذه الدراسة إلى فصلين، حيث قمنا في الفصل الأول بإستعراض الأدبيات النظرية لهذه العلاقة حسب آراء بعض الإقتصادييين والهيئات الدولية .

أما الفصل الثاني فكان بمثابة تطبيق للجانب النظري على دول المغرب العربي خلال فترة زمنية 1996-2017، أستخدمت فيها أساليب إحصائية حديثة تمثلت في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، حيث خلصت الدراسة بعد محاولة الإلمام بمختلف جوانب الموضوع إلى النتائج التالية :

أولا : نتائج الدراسة

- الأهمية القصوى التي تلعبها الأساليب الإحصائية الحديثة متمثلة في نماذج "بانل"، مما يسهل دراسة مجموعة من المقاطع في نموذج واحد .
- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات الحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر .
- يختلف أثر مؤشرات الحوكمة على الإستثمار الأجنبي المباشر بين إيجابي و سلبي .
- على المدى القصير كانت تقديرات غير متجانسة وتفاوتت من حيث آلية تصحيح الخطأ .
- عدم تأثير بعض المؤشرات في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر نظرا لظروف التي مرت بها عينة الدراسة خلال الفترة الزمنية المدروسة .

ثانيا : نتائج إختبار فرضيات الدراسة

أفضت نتائج إختبار فرضيات إلى ما يلي :

- إجابةً على إشكالية الدراسة وبإستخدام النماذج القياسية تبين أنه ليس لكل المؤشرات أثر إيجابي في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر . فقد كان للمؤشران (VA) و (CC) أثر سلبي .
- كانت النتائج تدل على أن مؤشر جودة التشريعات و تطبيقها (RQ) كان بالفعل من أكثر المؤشرات تأثيرا في جذب الإستثمار كذلك بالنسبة لمؤشر السيطرة على الفساد (CC) مما يماثل الفرضية الثانية،

ولكن كان مؤشر الإستقرار السياسي (PS) أثر غير معنوي فعتبر متغير ثابت نسبيا نظرا لثبات الوضع السياسي والأمني الذي مرت به دول العينة .

- تحققت الفرضية الثالثة حيث أنه من خلال دراستنا القياسية توصلنا إلى أنه فعلا تساهم مؤشرات الحوكمة في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل .

ثالثا : توصيات الدراسة

- بناء على نتائج هذه الدراسة يمكن الخروج بالتوصيات التالية :
- تنظيم زيارات متبادلة للمستثمرين الأجانب وتعريفهم بالتسهيلات التي تعتمدها الدولة؛
 - العمل على تحسين البيئة التحتية وتطوير هياكلها لتسهيل عمل المستثمرين؛
 - التطبيق الجيد لحوكمة الشركات والذي يتم من خلال نظم ضريبية ومحاسبية واضحة وشفافة؛
 - وضع إستراتيجية لمواجهة الفساد الإداري والمالي؛
 - إصلاح الهيئات الحكومية ومحاربة الأداء البيروقراطي؛
 - تحسين النظام القضائي وتوفير جميع الإمكانيات من أجل تنفيذ القوانين .

فائمة المراجع

الكتب :

- 1) زهير عبد الكريم، الحكمانية Governance قضايا و تطبيق، الكايد-عمان، 2003 .
- 2) علي محمود، محسن نصر . دور الرقابة الداخلية في تطبيق نظام الحوكمة سوريا 2007 .
- 3) عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية ،مصر مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية .
- 4) بادي البلطجي، تحليل الاقتصاد القياسي في بيانات بانل، الطبعة الثالثة، 2005 .
- 5) احمد على خضر، حوكمة الشركات، دار الفكر الجامعي للنشر ط الاولى، سنة 2012 .
- 6) اشرف السيد حامد قبال، الاستثمار الاجنبي المباشر، دار الفكر الجامعي للنشر الاسكندرية، ط الاولى 2013 .
- 7) اميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر والغير المباشر في البيئة الاقتصادية الدار الجامعية للنشر الاسكندرية ط 2004 .
- 8) الهنيبي إيمان احمد، تطوير نظام الحاكمية المؤسسية في شركات المساهمة العامة، الاردن 2005 بدون دار نشر .

الرسائل والأطروحات :

- 1) بن دحمان شيماء، اطروحة دكتوراه، حوكمة في سياق المسؤولية الاجتماعية 2016 .
- 2) كريمة قويدري، الأستثمار الاجنبي المباشر و النمو الأقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان .
- 3) أبوقحق عبد السلام، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة .
- 4) أنور عبد الخالق، محمد عباس، المناطق الحرة، القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1978 .
- 5) وليد بوتياح، "دراسة مقارنة لدول الاستثمار في البلدان المغاربية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007 .

6) بامحمد نفيسة، تحليل جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر اطروحة ماجستير، جامعة وهران 2 سنة 2014/2015 .

7) نصري نفيسة واخرون، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والميزة التنافسية .

8) سعدي، يحي تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، اطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة 2007 .

المجلات والمقالات :

1) سندية مروان سلطان الحيايالي و ليث محمد سعيد محمد جعفر، دور الحوكمة في دعم قرار الاستثمار دراسة تطبيقية على عينة من الشركات في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الاقتصاد و المالية، جامعة الموصل، العراق، العدد 01، 2015 .

2) د. محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة و معاييرها، عولمة الادارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس-لبنان، 2012 .

3) لوعيل بلال، الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، مقال في مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 04، 2008 .

4) مجلة الباحث الاقتصادي د /سردوك بلحول د /عدوكة لخضر العدد الثامن .

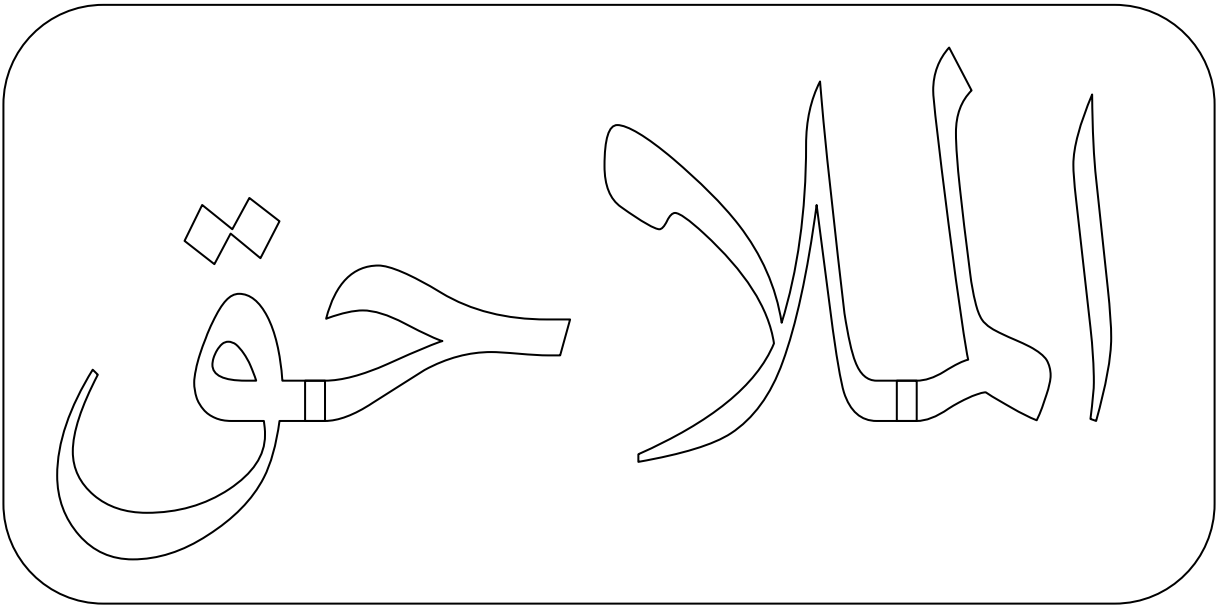
5) الحوكمة و الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المغرب [...] مجلة الباحث الاقتصادي 267 جامعة سكيكدة، ديسمبر 2017 .

6) إبراهيم خويلد ووليد صاحب، جودة مؤشرات الحوكمة وأثرها في التقليل من تقلبات صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في دول MENA للفترة 1996-2017 : مقارنة نموذج بانل الديناميكي، الملتنقى الدولي الأول حول الإصلاحات الاقتصادية ورهان الإقلاع الاقتصادي المتطلبات و المعوقات، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، 2019 .

7) زكريا يحي الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة و العشوائية، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، العدد 21، 2012 .

مراجع باللغة الاجنبية :

- 1) Alamgir, M. (2007). Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Corporate and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, may 7-8.
- 2)Frees. A, Kim, « Longitudinal and Panel Data), University of Wisconsin, Madison, 2007.
- 3)REGIS BOURBONNAIS,ECONOMETRIE,DUNOD,EDITION(10) .
- 4)Ousama Ben-Salhaar,b, Hajer Dachraouid, Maamar Sebri , Natural resource rents and economic growth in the top resource-abundant, Faculty of Economics and Management and LaREMFiq, University of Sousse, Tunisia .



الملحق (01) : البيانات الرقمية للإستثمار الأجنبي ومؤشرات الحوكمة

تم تجميع المعطيات من قاعدة بيانات البنك الدولي بالنسبة لمتغيرات الاقتصاد الكلي، وقاعدة مؤشرات الحكم في العالم (Worldwide Governance Indicators). الدراسة شملت دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط (MENA) التي تشمل 25 دولة . حسب تعريف البنك الدولي . هي : الجزائر، تونس، المغرب،

الجدول (01)

ليبيا

Country	Year	FDI	GE	PS	RQ	RL	VA
DZA	1996	270000000	-1,09	-1,78	-0,91	-1,22	-1,17
DZA	1998	606600000	-0,83	-1,88	-0,74	-1,16	-1,24
DZA	2000	280100000	-0,96	-1,43	-0,71	-1,21	-1,11
DZA	2002	1065000000	-0,60	-1,63	-0,58	-0,63	-1,04
DZA	2003	637881239	-0,61	-1,75	-0,52	-0,59	-1,08
DZA	2004	881851385	-0,57	-1,36	-0,54	-0,62	-0,80
DZA	2005	1156000000	-0,47	-0,92	-0,38	-0,75	-0,72
DZA	2006	1841000000	-0,47	-1,13	-0,57	-0,71	-0,92
DZA	2007	1686736540	-0,57	-1,15	-0,62	-0,77	-0,98
DZA	2008	2638607034	-0,63	-1,09	-0,79	-0,74	-0,98
DZA	2009	2746930734	-0,58	-1,20	-1,07	-0,79	-1,04
DZA	2010	2300369124	-0,48	-1,26	-1,17	-0,78	-1,02
DZA	2011	2571237025	-0,56	-1,36	-1,19	-0,81	-1,00
DZA	2012	1500402453	-0,53	-1,33	-1,28	-0,77	-0,91
DZA	2013	1691886708	-0,53	-1,20	-1,17	-0,69	-0,89
DZA	2014	1502206171	-0,48	-1,19	-1,28	-0,77	-0,82
DZA	2015	-537792920,9	-0,50	-1,09	-1,17	-0,87	-0,84
DZA	2016	1638263954	-0,54	-1,10	-1,17	-0,86	-0,86
DZA	2017	1200965280	-0,60	-0,96	-1,20	-0,86	-0,90
MAR	1996	76412286,35	-0,10	-0,21	-0,10	0,22	-0,42
MAR	1998	11869540,22	0,00	0,31	-0,02	0,23	-0,24
MAR	2000	220739724,5	-0,07	-0,07	-0,03	0,13	-0,45
MAR	2002	79160963,95	-0,15	-0,26	-0,14	-0,02	-0,47
MAR	2003	2312682907	-0,14	-0,41	-0,27	-0,08	-0,75
MAR	2004	787053819	-0,13	-0,31	-0,25	-0,03	-0,51
MAR	2005	1619752454	-0,28	-0,56	-0,41	-0,16	-0,69
MAR	2006	2366000096	-0,16	-0,46	-0,18	-0,29	-0,71
MAR	2007	2806642141	-0,17	-0,50	-0,22	-0,30	-0,71
MAR	2008	2466288357	-0,18	-0,57	-0,19	-0,30	-0,76
MAR	2009	1970323920	-0,14	-0,40	-0,06	-0,21	-0,75
MAR	2010	1240625859	-0,10	-0,38	-0,08	-0,17	-0,70

.../...

.../...

MAR	2012	2841954371	-0,06	-0,47	-0,08	-0,21	-0,61
MAR	2013	3360909924	-0,04	-0,49	-0,12	-0,25	-0,70
MAR	2014	3525384612	-0,07	-0,45	-0,13	-0,07	-0,69
MAR	2015	3252913902	-0,06	-0,34	-0,17	-0,09	-0,63
MAR	2016	2318278920	-0,10	-0,31	-0,23	-0,16	-0,63
MAR	2017	2680109856	-0,16	-0,41	-0,23	-0,17	-0,65
TUN	1996	238337799,3	0,38	0,26	0,14	-0,30	-0,60
TUN	1998	649849612,5	0,53	0,27	-0,02	-0,24	-0,82
TUN	2000	750720443,6	0,50	0,32	-0,02	-0,22	-0,81
TUN	2002	790302916,6	0,58	0,15	-0,12	-0,12	-0,96
TUN	2003	539481939	0,51	0,32	0,03	-0,14	-0,92
TUN	2004	592147521,7	0,44	0,15	-0,09	0,05	-0,87
TUN	2005	712714847,3	0,38	0,02	-0,08	-0,01	-0,95
TUN	2006	3239909093	0,64	0,21	0,11	0,11	-1,30
TUN	2007	1515345044	0,47	0,16	0,03	0,09	-1,38
TUN	2008	2600674976	0,31	0,10	0,06	0,07	-1,35
TUN	2009	1525244858	0,38	0,06	0,00	0,13	-1,36
TUN	2010	1334497695	0,22	-0,06	-0,03	0,06	-1,42
TUN	2011	432666011,6	0,02	-0,35	-0,19	-0,13	-0,37
TUN	2012	1554269129	-0,03	-0,72	-0,19	-0,13	-0,17
TUN	2013	1058622582	-0,07	-0,90	-0,33	-0,19	-0,08
TUN	2014	1024754444	-0,12	-0,85	-0,38	-0,11	0,19
TUN	2015	970521888,7	-0,10	-0,96	-0,41	-0,06	0,24
TUN	2016	622569482,2	-0,21	-1,14	-0,47	0,00	0,30
TUN	2017	809696518,8	-0,07	-1,05	-0,41	0,07	0,18
LBY	1996	-111721670,8	-0,88	-0,99	-1,74	-1,18	-1,50
LBY	1998	-127894074,6	-0,94	-0,81	-1,91	-1,11	-1,68
LBY	2000	141000000	-1,09	-0,30	-1,79	-0,99	-1,69
LBY	2002	145000000	-1,00	-0,10	-1,61	-1,14	-1,82
LBY	2003	143000000	-0,88	0,12	-1,48	-0,90	-1,76
LBY	2004	357000000	-0,85	0,36	-1,35	-0,91	-1,80
LBY	2005	1038000000	-1,04	0,45	-1,48	-0,98	-1,86
LBY	2006	2064000000	-1,06	0,36	-1,46	-1,08	-1,98
LBY	2007	4689000000	-1,22	0,75	-1,11	-0,95	-1,95
LBY	2008	4111300000	-1,18	0,81	-0,91	-0,82	-1,94
LBY	2009	1371000000	-1,09	0,83	-1,14	-0,93	-1,91
LBY	2010	1784000000	-1,10	0,03	-1,19	-0,99	-1,94
LBY	2011	0	-1,31	-1,29	-1,54	-1,20	-1,59
LBY	2012	0	-1,47	-1,59	-1,66	-1,14	-0,90
LBY	2013	0	-1,47	-1,84	-1,86	-1,34	-0,97

.../...

.../...

LBY	2015	0	-1,65	-2,20	-2,23	-1,63	-1,34
LBY	2016	0	-1,89	-2,28	-2,27	-1,82	-1,43
LBY	2017	0	-1,77	-2,33	-2,21	-1,78	-1,44

مصادر البيانات :

Worldwide Governance Indicators (2019) : <http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home>

الملحق (02) : مستخرجات Eviews

الجدول (01) : نتائج اختبار Hsiao

Specification Tests of Hsiao (1986)

H1 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : H2

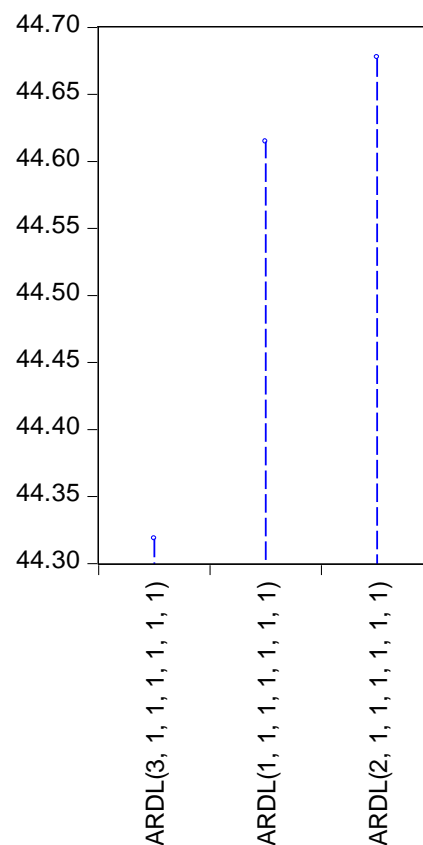
H2 = Null Hypothesis : H3 vs Alternative Hypothesis : panel is heterogeneous

H3 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : panel is partially homogeneous

Hypotheses	F-Stat	P-Value
H1	6.970597	1.46E-08
H2	6.600270	8.29E-08
H3	3.637239	0.017149

This program has developed by Brahim KHOULED
University of Ouargla, Algeria

الشكل (01): اختيار درجة التأخير
Schwarz Criteria



الشكل (02) : اختيار درجة التأخير

Model Selection Criteria Table

Dependent Variable: FDI

Date: 06/12/19 Time: 10:58

Sample: 1996 2017

Included observations: 76

Model	LogL	AIC	BIC*	HQ	Specification
3	-1322.539771	42.766868	44.318565	43.378160	ARDL(3, 1, 1, 1, 1, 1, 1)
1	-1348.651357	43.332855	44.614692	43.837835	ARDL(1, 1, 1, 1, 1, 1, 1)
2	-1342.345745	43.260805	44.677572	43.818941	ARDL(2, 1, 1, 1, 1, 1, 1)

الشكل (03) : نتائج PMG على المدى القصير

Short Run Equation					
COINTEQ01	-0.247255	0.184021	-1.343628	0.1891	
D(FDI(-1))	-0.483993	0.325791	-1.485593	0.1478	
D(FDI(-2))	-0.556310	0.110443	-5.037064	0.0000	
D(CC)	-2.125443	3.788152	-0.561076	0.5789	
D(GE)	-4.065937	2.427933	-1.674649	0.1044	
D(PS)	2.128425	0.949602	2.241385	0.0326	
D(RL)	5.098476	1.259104	4.049289	0.0003	
D(RQ)	-2.507550	2.813553	-0.891239	0.3799	
D(VA)	-3.546896	0.895348	-3.961470	0.0004	
C	0.722188	0.358622	2.013789	0.0531	
Mean dependent var	0.051535	S.D. dependent var	0.971719		
S.E. of regression	0.449683	Akaike info criterion	1.111862		
Sum squared resid	6.066440	Schwarz criterion	2.522569		
Log likelihood	3.749243	Hannan-Quinn criter.	1.675649		

الشكل (04) : نتائج pmg على المدى الطويل

Dependent Variable: D(FDI)
 Method: ARDL
 Date: 06/12/19 Time: 11:16
 Sample: 2002 2017
 Included observations: 64
 Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
 Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
 Dynamic regressors (1 lag, automatic): CC GE PS RL RQ VA

Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 3
 Selected Model: ARDL(3, 1, 1, 1, 1, 1)
 Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
CC	-10.32469	2.797322	-3.690917	0.0009
GE	11.61824	8.135776	1.428043	0.1636
PS	-5.993207	4.606692	-1.300979	0.2032
RL	-8.008936	3.673207	-2.180366	0.0372
RQ	16.41093	3.647774	4.498889	0.0001
VA	3.807239	0.904418	4.209604	0.0002

الشكل (05) : الارتباط الذاتي بين الأخطاء

Date: 06/12/19 Time: 11:29
 Sample: 1996 2017
 Included observations: 64

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	-0.222	-0.222	3.3084	0.069
		2	-0.133	-0.192	4.5225	0.104
		3	0.047	-0.034	4.6741	0.197
		4	-0.148	-0.185	6.2070	0.184
		5	-0.197	-0.316	8.9814	0.110
		6	0.218	0.017	12.448	0.053
		7	-0.022	-0.062	12.484	0.086
		8	-0.094	-0.145	13.156	0.107
		9	0.063	-0.111	13.461	0.143
		10	0.003	-0.076	13.462	0.199
		11	0.010	0.030	13.469	0.264
		12	0.071	0.014	13.876	0.309

الشكل (06) : نتائج pmg لكل دولة على حده
الجزائر

☐ DZA

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.069852	0.000698	-100.1449	0.0000
D(FDI(-1))	-1.080808	0.029071	-37.17824	0.0000
D(FDI(-2))	-0.640526	0.036581	-17.50976	0.0004
D(CC)	3.591660	2.971596	1.208664	0.3134
D(GE)	-2.046915	2.619727	-0.781347	0.4916
D(PS)	2.257511	1.534364	1.471301	0.2376
D(RL)	3.557029	1.746531	2.036626	0.1345
D(RQ)	-6.842619	1.692557	-4.042770	0.0272
D(VA)	-2.885469	3.164605	-0.911794	0.4291
C	0.230207	0.143315	1.606307	0.2066

مغرب

☐ MAR

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.035450	0.003038	-11.66770	0.0014
D(FDI(-1))	0.173136	0.026532	6.525455	0.0073
D(FDI(-2))	-0.226806	0.027490	-8.250451	0.0037
D(CC)	-5.050372	2.878039	-1.754796	0.1776
D(GE)	1.823165	13.98445	0.130371	0.9045
D(PS)	0.992885	2.325222	0.427006	0.6982
D(RL)	3.023123	2.461828	1.227999	0.3070
D(RQ)	-3.176083	3.291571	-0.964914	0.4058
D(VA)	-6.154343	1.892608	-3.251778	0.0474
C	0.219790	0.028435	7.729652	0.0045

تونس

☐ TUN

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.798432	0.080340	-9.938119	0.0022
D(FDI(-1))	-1.006010	0.036856	-27.29597	0.0001
D(FDI(-2))	-0.696630	0.030889	-22.55232	0.0002
D(CC)	4.449122	2.077347	2.141733	0.1217
D(GE)	-8.616299	3.688512	-2.335983	0.1016
D(PS)	4.753956	1.307669	3.635441	0.0359
D(RL)	5.203887	0.960534	5.417700	0.0123
D(RQ)	-5.628702	3.354172	-1.678120	0.1919
D(VA)	-2.078900	1.786572	-1.163625	0.3287
C	0.692847	7.378605	0.093900	0.9311

☐ LBY

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.085287	0.003955	-21.56588	0.0002
D(FDI(-1))	-0.022290	0.013437	-1.658864	0.1957
D(FDI(-2))	-0.661276	0.018167	-36.40081	0.0000
D(CC)	-11.49218	11.00273	-1.044485	0.3730
D(GE)	-7.423697	0.811167	-9.151871	0.0028
D(PS)	0.509347	0.175435	2.903334	0.0623
D(RL)	8.609865	4.296932	2.003724	0.1388
D(RQ)	5.617205	1.044247	5.379190	0.0126
D(VA)	-3.068871	0.346308	-8.861684	0.0030
C	1.745908	1.431011	1.220052	0.3096

الشكل (07) : نتائج إختبار Leven

Test for Equality of Variances of RESID02
 Categorized by values of RESID02
 Date: 06/14/19 Time: 21:53
 Sample (adjusted): 2002 2017
 Included observations: 64 after adjustments

Method	df	Value	Probability
Bartlett	3	2.052987	0.5615
Levene	(3, 60)	1.962113	0.1293
Brown-Forsythe	(3, 60)	1.171315	0.3282

الملحق (03) : إختبارات جذر الوحدة للإستقرارية وإختبار هوسمان
الشكل (08) : إختبارات جذر الوحدة للإستقلالية

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: FDI
Date: 06/12/19 Time: 10:10
Sample: 1996 2017
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Total (balanced) observations: 68
Cross-sections included: 4

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	3.27153	0.9162
ADF - Choi Z-stat	0.99076	0.8391

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate ADF test results FDI

Cross section	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
DZA	0.8361	1	1	17
MAR	0.4846	1	1	17
TUN	0.7564	1	1	17
LBY	0.6357	1	1	17

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: D(FDI)
Date: 06/12/19 Time: 10:13
Sample: 1996 2017
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Total number of observations: 67
Cross-sections included: 4

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	43.1920	0.0000
ADF - Choi Z-stat	-4.92192	0.0000

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate ADF test results D(FDI)

Cross section	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
DZA	0.0584	1	3	16
MAR	0.0014	0	3	17
TUN	0.0001	0	3	17
LBY	0.0665	0	3	17

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: FDI
 Date: 06/12/19 Time: 10:15
 Sample: 1996 2017
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett ke...
 Total (balanced) observations: 72
 Cross-sections included: 4

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	9.46775	0.3044
PP - Choi Z-stat	-0.70504	0.2404

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results FDI

Cross section	Prob.	Bandwidth	Obs
DZA	0.4534	1.0	18
MAR	0.1918	0.0	18
TUN	0.1342	2.0	18
LBY	0.7533	0.0	18

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: D(FDI)
 Date: 06/12/19 Time: 10:15
 Sample: 1996 2017
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett ke...
 Total (balanced) observations: 68
 Cross-sections included: 4

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	64.8786	0.0000
PP - Choi Z-stat	-6.57799	0.0000

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results D(FDI)

Cross section	Prob.	Bandwidth	Obs
DZA	0.0002	2.0	17
MAR	0.0000	6.0	17
TUN	0.0001	2.0	17
LBY	0.0663	1.0	17

الشكل (09) : إختبار هوسمان

---- Coefficients ----				
	(b)	(B)	(b-B)	sqrt(diag(V_b-V_B))
	mg	pmg	Difference	S.E.
CC	43.96729	-5.263757	49.23104	3.94e+26
GE	71.35814	-.6423335	72.00047	2.72e+26
PS	-80.62192	1.93871	-82.56063	5.61e+26
RQ	75.61487	2.99692	72.61795	4.84e+26
RL	109.6682	-3.712426	113.3806	4.98e+26
VA	-61.11986	1.703368	-62.82323	1.84e+26

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg
 B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
 = 0.00
 Prob>chi2 = 1.0000
 (V_b-V_B is not positive definite)

فهرس	
	الاهداء - جبران -
	الاهداء - بلقيس -
	الشكر
54	الملخص
54	قائمة المحتويات
54	قائمة الجداول
54	قائمة الاشكال
54	قائمة الملاحق
54	قائمة الإختصارات والرموز
أ - د	مقدمة عامة
1	الفصل الأول : اساسيات حول الحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر
3	المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للحوكمة والإستثمار الأجنبي
3	المطلب الأول : نظرة عامة حول الحوكمة
3	الفرع الأول : مفهوم الحوكمة
6	الفرع الثاني : خصائص و أهداف الحوكمة
8	المطلب الثاني : ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر
8	الفرع الأول : مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشرة
11	الفرع الثاني : محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المغرب العربي
13	المبحث الثاني : الدراسات السابقة للحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر
13	المطلب الأول : الدراسات السابقة
13	الفرع الأول : الدراسات العربية
15	الفرع الثاني : دراسات أجنبية
17	المطلب الثاني : الفرق بين الدراسات السابقة و الحالية
17	الفرع الاول : الفرق بين الدراسات السابقة العربية و الدراسة الحالية
18	الفرع الثاني : الفرق بين الدراسات السابقة الاجنبية و الدراسة الحالية
20	خلاصة الفصل
21	الفصل الثاني : الدراسة القياسية لأثر مؤشرات الحوكمة على الإستثمار الأجنبي

23	المبحث الأول : منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة
23	المطلب الأول : طريقة التقدير
23	الفرع الأول : عينة الدراسة
24	الفرع الثاني : متغيرات نموذج الدراسة
25	المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة
25	الفرع الأول : الإطار القياسي المتبع في التحليل
26	الفرع الثاني : الاختبارات الإحصائية والقياسية
29	المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج
29	المطلب الأول : عرض النتائج
35	المطلب الثاني : تحليل النتائج ومناقشتها
36	خلاصة الفصل
37	الخاتمة
40	المراجع
44	الملاحق
54	الفهرس